الفصـــل الأول

ديمقراطيـة إسرائيـل المزعـومة

* هـذا المجتمـع الديمقـراطى الـذى تتبـاهى بـه أمريكـا!! * عنصريـة الكنيست الإسرائيلى الخامس عشر! * من نصدق: رئيس وزراء إسرائيل أم إعلامها؟ * حزب شـاس يعـود إلى حكومـة شـارون على أسنة التـعـويضـات الأمـريكيـة * إسـرائيل ديمقراطيـة يدعمها الفساد ويثبت أركانها * الانتخابات الإسرائيليـة أكـدت أنـه لا يوجد شىء اسمه دولة يهودية ديمقراطية * إسرائيل الديمقراطيـة تعـادى حـرية التعبيـر البريطانيـة * إسرائيل لا تصبر على التهدئة .. فكيف تعيش فى سلام!! * المكيال الأمريكى الداعم لديمقراطية إسرائيل العنصرية * ديمقراطية إسـرائيل.. وتـعـاظم مؤشـر العنصـريـة!! * ديمـقـراطيـة إسـرائيل المزيـفـة.. خـيـر دعاية لحماس * حتى فى إسرائيل.. يطمعون فى البقاء فوق كراسيهم!!

هذا المجتمع الديمقراطى الذى تتباهى به أمريكا!!

تُجمع غالبية الدراسات التى تعرضت على مدى الخمسين عامًا الماضية للعلاقات الأمريكية / الإسرائيلية على أن تبنى الإدارة الأمريكية ـ ديمقراطية كانت أم جمهورية ـ لمواقف التأييد شبه المطلقة لسياسات إسرائيل ـ منذ نشأتها ـ سواء فى الحرب أو فى السلم إقليميًا ودوليًا ـ لا يرجع فقط إلى كونها الخط الأول والأساسى لحماية المصالح الأمريكية فى المنطقة؛ وإنما أيضًا لأنها تمثل «واحة الديمقراطية الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط». وبرغم هذا التبنى تتعامى السياسات الغربية ووسائل إعلامها عن المخازى التى ينضح بها المجتمع الإسرائيلى من حين لآخر، والتى غالبًا ما تكون نتاج أكذوبة ديمقراطية هذا المجتمع الذى تقوم أركانه الأساسية على مجموعة من الممارسات العنصرية الضاربة فى أعماقه بين اليهود أنفسهم من جهة، وبينهم وبين الفلسطينيين من جهة أخرى، وآخرها احتمال توافر أركان فضيحة سياسية وراء تعيين رونى بار أون فى منصب المدعى العام الإسرائيلى لتحقيق صفقة سياسية بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزعيم حركة شاس الدينية.

انفجر ما تصفه قناة التليفزيون الإسرائيلى بأنه زلزال سياسى يشبه فضيحة الانتخابات الأمريكية المعروفة باسم ووتر جيت التى أطاحت بالرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون، عندما أذاعت مراسلة القناة مساء الأربعاء ٢٢/ ١/ ١٩٩٧ أنها حصلت على سبق صحافى تدعمه الأدلة والبراهين يؤكد وجود صفقة سياسية بين مكتب رئيس الوزراء وحركة شاس الدينية تقوم على:

- مصادقة الحكومة على تعيين مرشح الحركة لشغل منصب النائب العام الإسرائيلى، مقابل:

● تصويت نواب الحركة (عددهم ١٠ نواب) إلى جانب إقرار اتفاق الخليل الذى توصلت إليه الحكومة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

وإذا صحت رواية التليفزيون الإسرائيلى فمن المحتمل أن يكون سيناريو الاتفاق بين الطرفين (الحكومة وحركة شاس) قد تم وُفْقَ الترتيب التالى:

١- قياس الرأى العام الإسرائيلى يشير إلى عدم توافر شروط فوز الحكومة بالأغلبية اللازمة عند عرض اتفاق الخليل للتصويت من جانب أعضاء الكنيست.

٢- مداولات أعضاء الحكومة انتهت إلى ضرورة العمل على ضمان هذه الأغلبية عن طريق النواب المنتمين إلى حركة شاس، بإبرام اتفاق مع زعيمها النائب أرييه درعى.

٣- إدراك طبيعة الصفقة وخطورتها حيث من المحتمل أن يكون الكلام حولها قد جرى قبل إبرام اتفاق الخليل بعدة أيام. وطُولِبَ أرييه درعى أن يقوم بترشيح شخصية قانونية لشغل منصب النائب العام.

٤- صدقت الحكومة قبل يوم ١٥ الماضى (ديسمبر ١٩٩٦) على تعيين المحامى المغمور رونى بار أون فى المنصب الحساس والخطير.

صوت نواب الحركة العشرة إلى جانب اتفاق الخليل الأمر الذى لم يكن متوقعًا أن يقوم رونى بتقديم استقالته إلى رئيس الحكومة بعد ١٢ ساعة فقط من توليه المنصب نتيجة للحملة الضارية التى شنتها عليه أوساط سياسية وقضائية وقانونية رأت أنه لا يتمتع بأى كفاءة تؤهله لتولى هذا المنصب، الذى يعتبر بالغ الأهمية؛ لأنه يحقق فى جميع القضايا التى يتورط فيها سياسيون إسرائيليون أيّا كان نوعها. وقد اعتبر البعض أن هذه الحادثة تعد من قمم الديمقراطية فى إسرائيل واعتبرتها الحكومة من قبيل الأخطاء التى يزول أثرها بقبول استقالة هذا المحامى الذى لم يحظ بثقة الرأى العام مثلما فاز بثقة حركة شاس والحكومة معًا.

إلى هنا والأمر يبدو طبيعيًا وديمقراطيًا بكل أبعاد الموضوعية. لولا هذه المراسلة التليفزيونية التى أذاعت بعد حادث الاستقالة بأقل من أسبوعين أن تحت يدها مجموعة

من المستندات، إن ثبتت صحتها ستكشف عن أخطر فضيحة سياسية تتعرض لها حكومة إسرائيل الحالية.

يُستشف من مجمل ما أذاعه التليفزيون الإسرائيلى حتى الآن أن تعيين رونى بار أون فى منصب النائب العام، لم يأت فقط كصفقة تورط فيها مكتب نتنياهو بالتعهد بتعيينه فى هذا المنصب للحصول على تأييد نواب شاس فى الكنيست لاتفاق الخليل، وإنما هو صفقة من جانب آخر بين أرييه درعى زعيم الحركة الدينية والمحامى المغمور نفسه.

ويمكن ترتيب أركان الصفقة ـ إن كان لها وجود ـ كما يلى:

١- أرييه درعى الذى كان وزيراً للأديان واضطر للاستقالة بسبب تورطه فى قضية فساد، يحاكم منذ عام ٩٣ أمام المحاكم الإسرائيلية ولم يتمكن بعد هذه السنوات من أن ينفى عن نفسه بعض التهم التى وُصِمَ بها.

٢- لمعت الفكرة فى رأسه ـ أرييه درعى ـ بعد أن طلب منه إيفيت ليبرمان مدير مكتب بنيامين نتنياهو ـ كما تقول التقارير ـ ممارسة الضغط على نواب حركته فى الكنيست لكى يصوتوا إلى جانب اتفاق الخليل.

٣- اختار أرييه درعى محامياً مغموراً لكى يوصى لدى الحكومة بتعيينه فى منصب النائب العام، حتى يعمل ـ وَفْقَ رواية التليفزيون ـ على شطب بعض التهم التى لا زالت عالقة فى رقبته بحيث يتمكن من العودة إلى كرسى الوزارة مرة أخرى.

وإلى جانب ما أصدره المدعى العام الإسرائيلى من تعليمات للبدء فوراً فى التحقيق «فيما أوردته القناة الأولى للتليفزيون من تقارير»، وما تعهد به المفتش العام لجهاز الشرطة من «تشكيل لجنة تحقيقات» فى غضون الأيام القليلة القادمة ـ فقد اتسعت دائرة الجدل فى أوساط وسائل الإعلام الإسرائيلية حول حق الصحفى والمؤسسة التابع لها فى الاحتفاظ بسرية الأدلة التى تمثل العمود الفقرى لسبقه الإعلامى وإبقاء مصادرها طى الكتمان، أم أنه سيجبر فى ظل ضخامة هذه القضية على كشفها لإثبات صحة ما يدعى!! إذا تبين أن المعلومات التى فى حوزة التليفزيون الإسرائيلى غير دقيقة أو أنه لا يملك إثباتاً مقبولاً لدى جهات التحقيق على ما أورده خلال عروضه الإعلامية، فهل ستمثل هذه القضية نهاية درامية للحرية التى يتمتع بها الإعلام الإسرائيلى؟.

المهم فى الأمر أنه إذا زعزعت هذه القضية أركان إدارة نتنياهو فلن يسقط هو وحكومته معًا . . فكل ما سيتمخض عنه هذا الزلزال هو تغيير وزارى فقط وَفْقَ النظام الانتخابى المعمول به حاليّا فى إسرائيل . أما إذا تمكنت هذه الإدارة من دحض ادعاءات التليفزيون فسينعكس ذلك الانتصار فى أشكال جديدة من الصلف والاستعلاء التى برعت فيها حكومة إسرائيل الحالية منذ أتت إلى الحكم . . وفى كلتا الحالتين ستبقى الإدارة الأمريكية والغرب مؤيدين للفعل الإسرائيلى أيّا كان نوعه ما دام أنه يصدر من واحة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط مهما كان حجم المخازى التى تصدر عنها حتى لو كانت تتجدد كل يوم .

صحيفة القدس العربى ـ ٤ فبراير ١٩٩٧

* * *

عنصرية الكنيست الإسرائيلى الخامس عشر!

هناك شبه إجماع بين المعلقين السياسيين على أن قرار الكنيست الإسرائيلى بإجراء الانتخابات العامة يوم ١٧ مايو القادم (١٩٩٩)، يمثل محاولة أخيرة لحسم الخلافات الحادة التى شكلت ملامح الحياة السياسية داخل المجتمع الإسرائيلى وأحزابه المختلفة طوال أكثر من عامين بسبب التخبط الذى أفرزته سياسات بنيامين نتنياهو، خاصة فيما يتعلق بتوجهات حكومته إزاء قضية السلام بعامة وتجاه دول الجوار بشكل خاص. ومن رأى هؤلاء المراقبين أن موقف الأحزاب والتكتلات الإسرائيلية من القضايا الست التالية هو الذى سيحدد شكل المعركة الانتخابية ونوعية الكنيست الإسرائيلى الخامس عشر، ومن ثم شخصية رئيس وزراء إسرائيل القادم.

١- عملية السلام وخطوات التسوية مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

٢- حقوق عرب إسرائيل وواجباتهم بعد بروز قوتهم السياسية منذ الانتخابات العامة التى جرت فى شهر مايو عام ١٩٩٦ .

٣- إشكاليات اليمين الدينى الإسرائيلى وسطوته داخل المجتمع.

٤- مستقبل التفاوض مع الجانبين السورى واللبنانى.

٥- السلام البارد مع القاهرة والتدهور الذى لحق بعلاقات إسرائيل السرية مع عدد من الدول العربية.

٦- التوتر الذى أصاب العلاقات الرسمية الأمريكية الإسرائيلية فى أعلى مستوياتها.

المتابع للانتخابات الإسرائيلية سوف يلاحظ أن الأحزاب اليسارية واليمينية المتدينة والعلمانية على حد سواء، تتسابق فى مثل هذه المواسم الجماهيرية للفوز بأصوات

الناخبين (كان عددهم فى الانتخابات الأخيرة ٥٨٩ , ٩٧٢ , ٢ ناخبًا) والاهتمام بصفة أساسية بالفئات والجماعات التى ليس لها نشاط إلا المشاركة فى هذه العملية الموسمية. وهذا التسابق سرعان ما تتبخر وعوده فى كل ما يتعلق بعرب إسرائيل والمهمشين من يهود روسيا ودول شرق أوروبا، أما ما يبذل من وعود للمتدينين والمستوطنين فيدور حول الصراع العربى الإسرائيلى؛ الأمر الذى تتواصل مخططاته حتى موعد الانتخابات العامة التالية!!.

المجتمع الإسرائيلى الذى يبدو متماسكًا أمام أعين المجتمعات الخارجية وأمام الشعوب العربية على وجه التحديد، يعيش مجموعة من الانقسامات السياسية والصراعات الحزبية حول عدد كبير من القضايا الداخلية والخارجية.. أما الحركة السياسية بيمينها ووسطها ويسارها فتعانى من التقلبات والهزات والتنقلات التى لا تعطى للناخب أو المراقب فرصة كافية لرصد أبعادها وقياسها والتنبؤ بالحكم الأكثر مصداقية تجاهها. لذلك لم يكن مستغربًا أن يتسابق الجميع فور بدء الحملة الانتخابية إلى تعرية بعضهم البعض، وإلى انتهاج أسلوب التجريح الشخصى و«الردح السياسى» وتوزيع الاتهامات السياسية والحزبية والمزايدة والتطرف فى اتخاذ المواقف، فى نفس الوقت الذى يسمحون فيه لأنفسهم باستخدام أدوات ديمقراطية معترف بها.

على المستوى الحزبى لم يتردد أى منهم من تأطير مواقفه السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية الواقعية والمزيفة المعروفة سلفًا، وأيضًا تلك التى توصف بأنها صعبة المنال؛ لذلك أكدت بعض التقارير التى تتابع العملية الانتخابية أخيرًا أن باب الرشاوى والمساومات الدينية فُتح مبكرًا؛ حيث لوحظ ارتفاع أصوات الأحزاب السياسية الصغيرة التى تسعى إلى عرض إمكاناتها فى سرقة الأصوات، لإبرام الصفقات الانتخابية التى يعتقد أنها ستحدد شكل الكنيست القادم؛ وبالتالى رئيس الوزراء.

ولأن اليمين الدينى الإسرائيلى قوة تقليدية فإنه لم يتمكن حتى الوقت الراهن من رأب الصدع الذى هز أركان حكومة نتنياهو وفجر خلافاتها الداخلية، وعلى الرغم من صعوبة القول بأنه تحول إلى تيار سياسى يصعب إرضاؤه وأنه أصبح عنصرًا من عناصر ابتزاز صانع القرار السياسى وعبئًا ثقيلاً يحمله على كاهله، إلا أن تبنى هذا التيار

لأفكار نتنياهو يدل على استعداده للسير إلى آخر المطاف فى طريق التطرف والصلف والاستخفاف بحقوق الآخرين. لذلك بادر أهارون دومب رئيس مجلس المستوطنات بالضفة الغربية إلى تبنى شعار «احذروا الدولة الفلسطينية فى ٤ مايو القادم» ونادى بـ«المحافظة على وحدة أراضى إسرائيل الكاملة كما حددها الرب لأحبائه». أما عوزى لانداو رئيس لجنة الشئون الخارجية بالكنيست الحالى، فطالب المواطن الإسرائيلى بأن ينتخب من هو قادر على وأد أى خطوة سلام من شأنها أن تُقوى العرب على حساب شعب الله المختار، وتعهد بأن يوقف كلية كل ما هو ضار بأمن إسرائيل «حتى لو كان مسطراً فى اتفاقات رسمية»!!.

أما حزب العمل برئاسة إيهود باراك فليست مداعباته الانتخابية بأقل تطرفًا مما يطرحه اليمين الإسرائيلى، فهو يتفق معه إلى حد التطابق حول قضايا حيوية مثل: الإبقاء على القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ورفض عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وضرورة مراعاة الأمن الإسرائيلى أولاً وأخيراً على حساب أمن جميع شعوب الشرق الأوسط وسلامتهم. يضاف إلى ذلك تلكُّؤه فى الإفصاح عن موقفه حيال مسألة تقرير المصير وإعلان الدولة الفلسطينية، وبالتالى الحدود النهائية لدولة إسرائيل. أما قضية المستوطنات فرغم ماقيل ويقال إلا أن الحزب يؤمن بضرورتها وأهميتها القصوى للأمن القومى، والاختلاف الوحيد بين الطرفين يتمحور حول رؤية اليمين لها مبعثرة، أما حزب العمل فيراها كتلة واحدة مجمعة!!

الجديد فى الانتخابات الإسرائيلية القادمة أن حزب الوسط الذى أعلن الجنرال السابق أمنون شحاك عن تأسيسه أخيراً لم تتضح ملامحه بعد حتى يمكن التعرض له، لكن المتفق عليه بين المحللين أنه ربما سيأخذ من قوى اليسار ما يؤدى إلى دعم قوى اليمين وتعزيز فرصة الفوز أمامهم. وعلى الرغم من تجربة شاحاك نفسه إبان المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التى جرت فى طابا بعد اتفاق أوسلو، والتى يتبين منها أنه رجل يؤمن بإمكانية قيام سلام مع العرب على أرضية مختلفة عن اليمين المتطرف، إلا أنه فى رؤيته لأمن إسرائيل وبناء المستوطنات لا يختلف كثيراً عن رؤية أقطاب هذا التيار ومؤيديه. ويجب ألا ننسى أنه كان من بين المتحمسين فى عهد رابين لعدم الانسحاب من المناطق المتفق عليها بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، وكان من المطالبين بربط كل خطوة فى هذا الشأن بمتطلبات الأمن الإسرائيلى وأولوياته.

عرب إسرائيل يشكلون وزنًا لا يستهان به يمكن فى حالة توظيفه فى مكانه الصحيح أن يشكل أحد عناصر الحسم النهائية فى الانتخابات الإسرائيلية القادمة، والخوف كل الخوف أن يتواصل الانقسام فيما بين رموزهم، كما حدث فى انتخابات عام ٩٦ حين رفض البعض فكرة القائمة الموحدة التى تبناها عبد الوهاب الدراوشة رئيس الحزب الديمقراطى العربى، ثم انقسم هذا البعض بين مؤيد لجبهة الوحدة الوطنية برئاسة هاشم محاميد ومعارض لكل ما يؤدى إلى الربط بين اليهود والعرب انتخابيًا. كما أن الإسلاميين ينفون عن أنفسهم الاستعداد للانضمام إلى أى تكتل أو قائمة مهما كان توجهها أو برنامجها من منطلق المحافظة على الوجود والهوية، ورفض كل ما يتعارض مع تثبيت القيم العربية والإسلامية النقية، لهذا وصفت العديد من وسائل الإعلام الغربية الخلافات التى تباعد بين التيارين اللذين ينضوى تحتهما عرب إسرائيل ـ الليبرالى من ناحية، والإسلامى من ناحية أخرى بأنها تؤدى دائمًا إلى خلل واضح يفوت على هذا القطاع الذى يمثل ٢٠٪ من سكان إسرائيل فرصة التضامن من أجل تحقيق العديد من المكاسب الاجتماعية والسياسية المختلفة.

ليس من اليسير طرح التوقعات الآن؛ خاصة أن إقرار موعد الانتخابات المبكر يوم ١٧ مايو القادم تم فى ظروف سياسية يتوقع معها أن يتم التصويت للمرشحين فى ضوء اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، أبرزها كما قلنا الموقف من خطوات السلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية وشكل التسوية النهائية ومستقبل المسار التفاوضى مع سوريا ولبنان وبرودة السلام مع بعض الدول العربية وتوتر العلاقات مع الإدارة الأمريكية على مستوى القمة.

صحيفة الشاهد الدولى ـ ٨ فبراير ١٩٩٩

* * *

من نصدق : رئيس وزراء إسرائيل أم إعلامها؟

قبل أن يصل شارون إلى واشنطن أشاع ناحوم برنياع فى مقال نشرته له صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٢٥ من الشهر الماضى (مايو ٢٠٠١) أن «رئيس حكومة إسرائيل سيصل إلى البيت الأبيض وهو فى قمة لياقته السياسية، وأنه سيُعامل من قبل الإدارة الأمريكية بصفته الرجل الأكثر اتزانًا فى الشرق الأوسط؛ بعد أن أثبت قدَرة عملية فائقة على ضبط النفس مما مكنه من وقف اندلاع الحرب على أكثر من جبهة».

فى أعقاب انتهاء الزيارة قال أورلى أولاى فى نفس الصحيفة بعد ذلك بثلاثة أيام «لم يُوَفَّق شارون فى كسب الجولة حيث بدا غير مستعد لدفع الأمور فى المنطقة نحو تحقيق إنجازات ملموسة مثل تجميد المستعمرات (المستوطنات) وبدء مراحل تفاوضية جادة. ولكن من نجح فى تحقيق جزئى لأهدافه على الأقل ـ وهو دفع الإدارة الأمريكية إلى تسفير وزير خارجيتها إلى المنطقة لدراسة الواقع على الطبيعة ـ هو ياسر عرفات الذى لم يكن موجودًا، لأنه ببساطة لم يكن مدعوّا إلى هذا اللقاء».

وتأكيدًا لهذه النقطة يقول ألوف بن فى صحيفة هآرتس (٢٨/ ٦/ ٢٠٠١) «لقد ذهب شارون إلى واشنطن وفى جعبته خطة متكاملة لإقناع الإدارة الأمريكية باعتماد إستراتيجية مشتركة تقوم على أن عرفات هوالمشكلة وليس الحل، وعلى تعميق الشك لديها بأن أى خطوة سياسية متسرعة لن تؤدى إلى وقف العنف القائم منذ تسعة أشهر بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى».

على عكس هذه الخلاصات التى أوردها العديد من وسائل الإعلام العالمية، فقد أصر شارون عبر مقابلة، أجراها معه كل من حيمى شليف وإيلى كمير ونشرتها صحيفة معاريف يوم ٢٩ من الشهر الماضى، على تأكيد النقاط التالية:

أولاً: أنه كان يعلم بوجود نقاط خلافية بينه وبين الإدارة الأمريكية ولكنها مسائل لا ترقى فى رأيه إلى مستوى انهيار العلاقات بين الطرفين. وهو يرى أن الاستراتيچية التى حملها معه تتضمن إمكانات التوصل إلى اتفاق سلام نهائى مع الفلسطينيين حيث لا يمكن من وجهة نظره القفز على المراحل بسبب طول فترة النزاع التى تمتد على حد قوله إلى «١٢٠ سنة».

ثانيًا: النقاط غير القابلة للنقاش أو التفاوض مهما طال الزمن هى:

١- القدس وما حولها التى يجب أن تظل عاصمة موحدة لدولة إسرائيل.

٢- حق العودة الذى ليس لدى عرفات استعداد للتنازل عنه.

٣- مصادر المياه التى يجب لأسباب إستراتيچية وحياتية وأمنية، أن تظل فى مأمن من العبث بها وأن تبقى فى يد إسرائيل أو على الأقل تحت إشرافها.

٤- المناطق الاستيطانية التى تحتاج إليها إسرائيل الآن ومستقبلاً لاستيعاب غالبية يهود العالم خلال العشرين عامًا القادمة (حتى عام ٢٠٢٠).

ثالثًا: يجب أن يقبل الجانب الفلسطينى بتسوية أقل طموحًا وأكثر قربًا من الحلول العملية بعيدًا عن الغرق فى التفاصيل الكثيرة والتخيلات التى لا يمكن أن تتحقق، وذلك بعد أن يوقف الإرهاب بنسبة ١٠٠٪.

رابعًا: تأكيدًا لحسن النوايا يجب على ياسر عرفات أن يقنع تياراته السياسية التى تعمل تحت قيادته بضرورة التعاون الكامل مع إسرائيل فى كافة المجالات الاقتصادية والتجارية وأن يبدأ فورًا فى ترسيخ مبادئ «التربية والتعليم من أجل السلام»، وهو هنا يدعى بملء فيه «أنه لا يوجد تسميم لعقول أطفال اليهود فى مرحلة الحضانة (رياض الأطفال) عبر برامج إسرائيل التعليمية، كما هو الحال لدى السلطة الوطنية الفلسطينية التى تغذى أطفالها على الإرهاب والتطرف والعنف وكراهية الآخر».

خامسًا: وبسؤاله عن الدولة الفلسطينية، قال شارون إنه لا يمانع فى قيام دولة للفلسطينيين فى إطار تسوية شاملة، وبعد قبولهم لكافة الاشتراطات التى عرضتها عليهم حكومته إما مباشرة أو عبر وسطاء، ومن بينها:

(أ) التنازل لإسرائيل عن المستعمرات (المستوطنات) خاصة فى المناطق التى لا يمكن الاستغناء فيها عن هذه التجمعات لأسباب أمنية أو ديموغرافية أو توراتية عقائدية .

(ب) القبول نهائيًا بحتمية توحد مدينة القدس وتوابعها تحت راية دولة إسرائيل ، مع الموافقة على الاحتفاظ بمساحة توسعية يمكن أن تضم إليها مستقبلاً لاستيعاب عدد أكبر من السكان اليهود من سكان إسرائيل الحاليين أو المهاجرين الجدد إليها .

(ج) أن تكون جميع مصادر المياه التى تغذى أراضى دولة إسرائيل من داخلها ومن خارجها تحت سيطرة حكومتها ، لضمان أمن المجتمع واستقراره وعدم تعريض أبنائه لأى اهتزاز قد ينعكس سلبًا على أمن دول المنطقة واستقراره .

(د) أن تبقى المجالات الحيوية لدولة فلسطين فى قبضة إسرائيل وداخل بؤرة اهتمامها ، وأن يمنع عليها تخطى حد معين من تسليح قواتها التى ستشكلها سواء كانت شرطة لحفظ النظام أو جيشًا مسلحًا .

وأن لا تقيم أى علاقات سياسية مع أطراف دولية أو تتبادل الاعتراف الدبلوماسى على المستوى الثنائى أو الدولى إلا بموافقة من حكومة إسرائيل .

سادسًا: عندما يشير الصحفيان إلى عقبة المستعمرات (المستوطنات) وكيف أن التنازل عن بعضها يعد من قبيل تقديم ترضية لياسر عرفات ، يبدى شارون رفضًا قاطعًا لفكرة تفكيك هذا البعض الذى أعرب عنه وزير دفاعه مؤخرًا ، معتبرًا أن الإقدام على مثل هذه الخطوة يعد من قبيل «تقديم هدية لعرفات بمناسبة إصراره على متتالية العنف والإرهاب والتحريض ضد دولة إسرائيل ، وتشجيعه على زعزعة استقرار مجتمعها والعبث بسلام المنطقة كلها» .

يكرر شارون أن إسرائيل معنية بالسلام!! وأنه يتطلع إلى اليوم الذى يلتقى فيه القادة العرب ويتفاوض معهم حول كيفية تأكيد خطوات السلام والاستقرار فى المنطقة لخدمة جميع شعوبها ، ومن أجل تحقيق مستقبل أفضل للجميع بما فى ذلك الدولة السورية التى هو على أتم استعداد «للتفاوض معها بدون اشتراطات مسبقة حيث فى إمكان كل طرف أن يطرح أفكاره وادعاءاته علنًا وعلى مائدة المفاوضات» . . وعندما سألوه عما

إذا كان يعنى أنه على استعداد لهجر المسار الفلسطينى إلى المسار السورى، رد قائلاً «إسرائيل معنية بالسلام على كافة الجبهات»!!.

فى مواجهة هذه الادعاءات التى لم يعد يصدقها أحد داخل الشرق الأوسط وبعض العواصم خارجه وبعض تيارات الإدارة الأمريكية، والتى أثبتت الأيام أنها مجموعة من الأكاذيب التى لا تحقق تقدمًا ملموسًا فى مسار السلام سواء على المستوى الفلسطينى أو السورى أو البنانى، أو حتى على مستوى العلاقات مع الدول التى وقعت معها اتفاقات سلام، يقول ديفيد نيومان فى مقال له يوم ١٣ يونية الماضى (٢٠٠١) نشرته صحيفة جيروزاليم بوست إن أسس المصالحة بين الطرفين: الإسرائيلى والفلسطينى بعد ثمانية أشهر من اندلاع أعمال العنف المتبادل «لا يمكن أن تتحقق فى المرحلة الراهنة بعد أن عادت الأمور بينهما إلى مستوى انعدام الثقة والخوف والكراهية التى كانت عليها قبل عشر سنوات على الأقل» ويرجع ذلك فى رأيه إلى أن:

- المصالحات السابقة لم تتبن الشكل الثقافى والاجتماعى كما حدث فى مجتمعات أخرى كانت تدميها الصراعات العنصرية، وإنما تم التركيز فقط على التعامل أمنيًا مع احتياجات إسرائيل دون النظر لاحتياجات الطرف الآخر.

- المصالحة التى يسعى إليها شارون لا يمكن أن تتحقق، وكل أجهزة الدولة وإعلامها الرسمى تواصل رسم الطرف الآخر كعدو لابد من الإجهاز عليه والخلاص منه وتطهير الأرض التى يوجد عليها منه ومن بقاياه.

ـ الادعاء بأن المسيرة السلمية التى أجهدت إسرائيل نفسها من أجل التوصل إليها فشلت بسبب الجانب الفلسطينى، يعد تبسيطًا غبيًا للأمور بتفادى الحقائق السياسية والعسكرية التى شهدتها المنطقة طوال السنوات السبع الماضية.

- الترويج بأن استئناف الخطوات السلمية يتطلب وقفًا كليًا لإطلاق النار يُعد أمرًا يثير السخرية والألم معًا؛ لأن الواقع الذى تركته أحداث الأشهر الثمانية الماضية يتطلب من إسرائيل أن تعيد النظر فى كافة معاملاتها للشعب الفلسطينى، مثل هدم المنازل وتجريف الأرض الزراعية واقتلاع الأشجار وحرق المحاصيل وقطع الطرق وترحيل العائلات وقتل الأطفال واغتيال الكوادر السياسية.

صحيفة القدس العربى ـ ٨ يولية ٢٠٠١

حزب شاس يعود إلى حكومة شارون على أسنة التعويضات الأمريكية

هلل البعض لخروج وزراء حزب شاس الأربعة من الائتلاف الحكومى الإسرائيلى، وتوقع البعض الآخر قرب سقوط حكومة أرييل شارون، وروج البعض الثالث لقيام حركة يسارية سلامية تقلل من شعبيته، وذهب كل ذلك إدراج الرياح وها هو الحزب الذى رفع شعار الدفاع عن الفقراء فى إسرائيل يعود إلى حظيرة شارون العنصرية أكثر توحشًا ضد الفلسطينيين والعرب، ويعلن دعمه للموازنة الاقتصادية التقشفية التى أقرها الكنيست فى العشرين من شهر مايو الماضى (٢٠٠٢)، والتى كانت السبب فى اعتراضه ومن ثم طرد وزرائه الأربعة من الحكومة.

عاد حزب شاس بعد أن حصل على وعد بتعويض الأموال التى قلصتها ميزانية إسرائيل العسكرية الاحتلالية العدوانية للأشهر القادمة من جيب أفراد الجماعة اليهودية الأمريكية على مستوى معظم الولايات المتحدة الأمريكية المعفاة تبرعاتهم من كافة أنواع الضرائب.

عاد حزب شاس بعد أن ارتفع مؤشر شعبية شارون إلى مستويات جديدة، على الرغم من هزيمته أمام نتنياهو فى اجتماع اللجنة المركزية لحزب الليكود. وعلى الرغم من انخفاض أغلبية حكومته داخل الكنيست، يقول سيفر بلوتسكى فى صحيفة يديعوت أحرونوت «بعد ٢٤ ساعة فقط من تصويت وزراء شاس ضد خطة الطوارئ الاقتصادية التى تقدمت بها الحكومة أعرب ٧٠٪ من مواطنى إسرائيل عن دعمهم الكامل للخطوات العقابية التى فرضها رئيس الحكومة عليهم. وهذا التأييد كما صرح

مائير شتريت وزير العدل هو الذى جعل شارون يفرض على قيادة حزب شاس إعلان تأييدها لخطواته الاقتصادية قبل أن يوافق على عودة الوزراء إلى مناصبهم».

يقول أروى دان فى صحيفة جيروزاليم بوست «منذ بداية الأزمة بين شاس والليكود بدا شارون مصممًا على موقفه ولم ينحن للابتزاز الحزبى، فهو من ناحية كان على ثقة من موقف الشارع المناصر له؛ لأن التقشف فى الميزانية معناه التفاف أكبر لدعم المسائل الأمنية التى يحتاج إليها المجتمع ربما أكثر من حاجته إلى دعم التعليم والصحة والشئون الاجتماعية». هذا الدعم الذى يلقاه شارون من الشارع الإسرائيلى هو الذى يزيد من تجبره وعنصريته، ويجعل أحزاب الأقلية ترضخ لمخططاته الاستعمارية.

يقول سيفر بلوتسكى إن استطلاع الرأى الذى أجراه مركز داحاف قبل نهاية الشهر الماضى (أغسطس ٢٠٠٢) يبين مدى النفور الذى يشعر به المواطن تجاه حزب شاس الذى يصفه بأنه نَهّاز للفرص، ويؤكد أن قيادته «أثارت السأم تجاهها لدى الكثيرين حتى المتدينين منهم» وربما دفع ما جاء فى استطلاع الرأى هذا، والذى نشرت تفاصيله صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٢٢ من الشهر الماضى، قادة شاس إلى إعادة تقييم موقفهم الحزبى والجماهيرى واتخاذ قرار بالعودة إلى الائتلاف الحاكم، قبل أن تتفاقم الأزمة بين الطرفين مما قد يؤدى إلى تقلص شعبية الحزب خاصة إذا أجريت انتخابات عامة مبكرة قبل موعدها المحدد فى أكتوبر ٢٠٠٣.

ويقول الاستطلاع إن أكثر من ٧٠٪ من المشاركين فيه يرون أن «الأزمة الاقتصادية على خطورتها يجب ألا تؤثر فى خطط الدولة الرامية للاستقرار والأمن، كما يجب ألا تقاس الأمور بانعكاسات الأزمة على المستويات الحزبية، ويبدو أن هذه النقطة بالذات هى التى أوجعت كوادر حزب شاس؛ لأنها أوضحت للمواطن العادى أنهم ينظرون نظرة ضيقة لأزمة الدولة الحياتية ويقيسونها بما يعود على جماهيريتهم بالنفع، كما لو أن المجتمع يعيش أجواء انتخابية هادئة لا يعكر صفوها شىء».

من ناحية أخرى أذاع راديو جيش الدفاع الإسرائيلى نتائج استطلاع آخر أكد أكثر من ٥٠ ٪ من المشاركين فيه تفضيلهم لاختيار شارون رئيسًا للوزارة، بينما شجع ١٨٪ على عودة نتنياهو لتولى المسئولية. وتوقع الاستطلاع أنه لو أجريت الانتخابات فى وقت قريب، فستتعزز كتلة الليكود بقيادة شارون بـ٣٠ نائبًا بدلاً من الـ ١٩ الحاليين،

وستخسر كتلة العمل ٨ مقاعد، ويرى المراقبون أن هذا التحليل أيضًا كان من بين العناصر التى أخذتها قيادة حزب شاس ومكتبه السياسى مأخذ الجد، وبنى عليها الجميع خطوتهم الارتدادية التى أعادت وزراءهم إلى الحكومة.

أما العنصر الحاسم الذى أسرع بإعلان موافقتهم على بنود الميزانية التقشفية للدولة، وبالتالى العودة إلى عضوية مجلس الوزراء، فكان بيانًا رسميًا من جماعات الضغط اليهودية الأمريكية تعهدت فيه بأن تعوض حزب شاس بما خسره من موارد حكومية، وذلك من حصيلة التبرعات التى تقوم بجمعها من يهود الولايات الأمريكية على مدار السنة. ومن المعروف أن هذه التعويضات معفاة من كافة أنواع الضرائب التى تفرضها حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية. ومن المعروف أيضًا أن من حق هذه الجماعات أن ترسل بحصيلة الأموال التى تجمعها إلى إسرائيل دون تحديد بنود توزيعها على الأنشطة المختلفة، أو مع تحديد إلى أين يوجه الجزء الأكبر منها، وفى بعض الأحيان تقتصر الاستفادة على هدف أو جهة محددة كما سيحدث بعد عدة أسابيع، عندما تصل التبرعات التى وعدت بها هذه الجماعة حزب شاس دون غيره!!.

تتوقع افتتاحية صحيفة معاريف أن يستخدم جزء من هذه الأموال فى الدعاية لكتلة الليكود، ليس فقط من منطلق أنها لم تنازع الحزب الأموال التى جاءت إليه ولكن لأن سياستها فى الأراضى العربية المحتلة وأسلوب القتل والتشريد الذى تتبعه واستراتيجية الهيمنة التى تقوم بتنفيذها ستفتح الطريق أمام المزيد من أموال المتبرعين اليهود الأمريكيين، والآتية إلى إسرائيل وأحزابها الدينية والليبرالية على حد سواء.

عودة حزب شاس إلى حكومة شارون مرة ثانية بعد الموقف الهش للحزب الذى اتخذته قيادته، يدل على أن الديمقراطية التى تدعيها إسرائيل ما هى إلا ترجمة واقعية للجانب البرجماتى من الديمقراطية ونعنى به «المصالح الضيقة» التى ليس للجماهير فيها أى دور فعال، ما هى إلا ديمقراطية كراسى الحكم التى تتبارى فى رفع سقف عنصرية الدولة وتعزز مؤشر إجرامها بهدف تكريس الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية فى فلسطين وسوريا ولبنان.. ما هى إلا ديمقراطية تصنعها الدعاية الحزبية كما يقول أورى دان فى صحيفة جيروزاليم بوست «وليس لها أدنى صلة بالشارع السياسى وجماهيره واحتياجاته الفعلية».. ما هى إلا ديمقراطية الغوغاء التى تهبط إلى أدنى

المستويات كما يقول المحلل السياسى بمبى شيلج «التى تدوس آراء النخبة والمثقفين والتنوير يين والرواد بالأحذية، وتخلق لنفسها هالة من المعرفة المزيفة التى تقود أهواءها إلى ما يدمر كيانات الدولة الأساسية وأهمها الدين والأخلاق».

ونموذج شاس فى العودة إلى كرسى الوزارة خير مثال على هذه الديمقراطية الإسرائيلية المهترئة؛ فهو أولاً لم يراع حقوق جماهيره التى تنتمى إليه. وهو ثانيًا لم يحافظ على وعوده الانتخابية بالدفاع عن ناخبيه الفقراء. وهو ثالثًا باع ضميره الوطنى بحفنة من الدولارات تمسكًا بمقاعد فى حكومة عنصرية لم تراع حقوق الائتلاف الوزارى، وتتفاخر بأنها إذا تخلصت اليوم من حزب أقلية «فستأتيها غداً أحزاب أخرى تخطب ودها وترضى بما تفرضه عليها من اشتراطات».

الوفد ـ ٧ سبتمبر ٢٠٠٢

* * *

إسرائيل: ديمقراطية يدعمها الفساد ويثبت أركانها

لن ينتهى التحقيق الجارى فى هذه الأيام بمعرفة السلطات المختصة فى إسرائيل حول اتهامات الفساد الموجهة إلى أرييل شارون وبعض أركان حزب الليكود ومركزه الانتخابى قبل موعد الانتخابات العامة القادمة فى ٢٨ من الشهر الحالى (ديسمبر ٢٠٠٢)، وبذلك لن تتأثر دعايته الانتخابية وفرص فوزه بأغلبية تُمكنه من تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة بالحملة التى يشنها ضده حزب العمل والمجموعات العربية السياسية . . ليس هذا التحليل من قبيل التوقع من جانبنا، ولكنه تصريح للمدعى العام الإسرائيلى .

قضية الفساد فى داخل المجتمع الإسرائيلى ليست جديدة وعلاقات كوادر الأحزاب السياسية الإسرائيلية برجال الأعمال وزعماء العصابات الإجرامية بكل مستوياتها معروفة للجميع ؛ لذلك يُعد طرحها فى هذه الأيام من قبيل تصفية الحسابات، مما يحد من قوة تأثير تفاعلاتها فيما يتعلق باستطلاعات الرأى العام التى تجريها على مدار الأسبوع المراكز البحثية المتخصصة وتلك التى تتبع المؤسسات الإعلامية .

فى الأمس البعيد . . وعلى وجه التقريب منذ ٢٢ عامًا استغل الچنرال أرييل شارون دعوة الحكومة الإسرائيلية للاستثمار فى أراضى النقب ببيعها بأبخس الأسعار تشجيعًا لزيادة عدد السكان اليهود بها، وأمر آليات الجيش التابعة له بإزالة قرية عربية من قرى النقب ليقيم عليها مزرعته التى يقضى بها (فى الوقت الراهن) إجازات نهاية الأسبوع مع عدد من أصدقائه وأقرب المقربين إليه . وفى ذاك الوقت لم يكن لديه المال اللازم لشراء أرض هذه القرية الخاصة التى تبلغ مساحتها ٩ آلاف دونم (حوالى ٤٠ ألف متر مربع) ليبدأ فى إقامة مشروعه عليها، فطلب من صديقه الحميم ريكليس المليونير الأمريكى اليهودى المعروف إقراضه جزءًا من المبلغ الذى يحتاج إليه، إضافة إلى منحه الضمانات الكافية للحصول على الجزء الباقى من البنوك التجارية .

وعندما أدين الچنرال باستخدام أسلاك شائكة مسروقة من مخازن الجيش ليقيم بها سوراً حول الأرض التى اشتراها حتى لا يتعدى عليها الغرباء، قام صديقه المليونير الأمريكى بسداد ثمن ما نهب من أسلاك وخلافه!!.

ملاحظة فى صلب الموضوع: لم تكن إدانة شارون بسبب اكتشاف المدعى العام الإسرائيلى لقضية فساد أو إفساد، وإنما بسبب تنافس بين بعض رتب القوات المسلحة الكبيرة حول أمور ليست ذات صلة بالقرية التى دمرت ولا بمخالفة قوانين الجيش الإسرائيلى عند شراء شارون لأرضها، ولا بمخالفة نفس القوانين عند الاقتراض من يهودى يحمل الجنسية الأمريكية، ولا بسبب الحصول على قروض من البنوك بضمانات وهمية.

فى الأمس القريب.. قالت صحيفة هآرتس فى تحقيق لها نشرته قبل نهاية شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠٢) إن أرييل شارون عندما كان يستعد لخوض انتخابات رئاسة حزب الليكود، اقترض من صديقه المليونير سيريل كيرن اليهودى الجنوب أفريقى مليون ونصف مليون من الدولارات لتغطية الديون التى سببتها الإسهامات غير القانونية التى ترتبت على حملته الانتخابية عام ١٩٩٩ والتى توجته زعيماً على قمة الليكود. وتجرى الأجهزة المختصة حاليّا تحقيقاتها فى هذا الشأن حيث يحظر القانون الإسرائيلى أى تمويل خارجى للحملات الانتخابية، الأمر الذى رفضه شارون بقوة ورددته أبواق دعائية، من وسائل الإعلام، ووزراء وموالون ومؤيدون باعتبار أنه «جزء من حملة إعلامية تهدف إلى التشهير بالرجل الذى يسعى للحفاظ على وحدة إسرائيل بتوفير الأمن والاستقرار لها». وتؤكد مصادر الإعلام الإسرائيلى أن المتحدث القضائى باسم حركة جنوب أفريقيا قال إن وزير العدل قبل طلبًا من السلطات الإسرائيلية المختصة بالمساعدة فى التحقيق فى هذه الادعاءات، خاصة فيما يتعلق «بإمكانات انتهاك القانون المحلى لتبادل العملة الأجنبية خلال هذه العملية».

اليوم أيضًا.. يتحدث الشارع السياسى الإسرائيلى عن فضيحة تمس أرييل شارون وابنيه عومرى وجلعاد، بعد أن كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت أن «شلومى عوز» المقاول الذى فازت إحدى شركاته «تسيف بطحون» بصفقة يبلغ حجمها أكثر من ٥٠ مليون دولار؛ لتنظيم الأمن على المعابر البرية التى تربط أرض إسرائيل بكل من مصر

والأردن حصل عليها أولاً دون مناقصة حكومية كما تنص على ذلك لوائح وزارة المالية، وثانيًا بعد أن نجح فى شراء آلاف الأصوات لصالح شارون وولده عومرى عندما أُجْرِيَتْ الانتخابات الداخلية للحزب منذ بضعة أسابيع، وأيضًا عند التصويت لتحديد لائحة الحزب التى سيدخل بها الليكود الانتخابات العامة القادمة.

ويتحدث الشارع السياسى عن تسجيل ٨٠٠ من عناصر ما يعرف باسم «جيش لبنان الجنوبى» الذين فضلوا الإقامة فى إسرائيل بعد انسحابها الذليل من الجنوب اللبنانى كأعضاء جدد فى حزب الليكود لدعم رئيس الوزراء وابنه عومرى، على وعد من هذا الأخير «بالاهتمام بقضاياهم لدى الجهات المختصة بعد تشكيل الحكومة الجديدة، ليس هذا فقط بل أيضًا باعتبار أن هذا الانتساب الحزبى جاء مخالفًا للوائح الحزب الداخلية التى لا تجيز «لمن هم ليسوا مواطنين دائمين الإدلاء بأصواتهم فى أى عملية انتخابية تتم داخل أراضى إسرائيل».

ويتحدث الشارع السياسى أيضًا عن السيدة نعومى بلومنتال التى أقالها شارون من منصبها الوزارى كوكيلة لوزارة البنية التحتية بسبب «ما أشيع من شرائها بالمال أو بشىء يعادل المال لمكان على قائمة الليكود فى الانتخابات القادمة»، والتى يدافع عنها الصحفى عوزى بتريمان قائلاً «المال الذى يصمون به نعومى هو مالها الخاص ولم تقترضه من أحد أصدقائها داخل البلاد أو خارجها، ولم يرتبط اسمها حتى الآن بواحد من زعماء مافيا العالم السفلى؛ وهو شرف تتمتع به بالقياس إلى عدد من المرشحين الآخرين على قائمة الليكود الذين حصلوا على مواقع أكثر قربًا من كراسى الوزارة القادمة من غير أن يخدموا هذا البلد بإخلاص وتفانٍ لسنوات طويلة».

ربما لهذا السبب يقول دانى روبنشتاين فى مقال له بصحيفة هآرتس فى أوائل الشهر الماضى (ديسمبير ٢٠٠٢) «علينا قبل أن نتهم السلطة الوطنية الفلسطينية بالفساد أن نعترف بأن بعض التحقيقات أثبتت أن انتخابات عام ١٩٤٩ شابها فساد وشراء أصوات، جعل التيارات السياسية فى إسرائيل تطالب فى انتخابات عام ١٩٥١ بإشراف قضائى نزيه ليس له ميول سياسية تدفعه إلى التلاعب بالنتائج أو قبول الرشوة».

ويتوسع الكاتب الصحفى حنة كيم فى مقال له بنفس الصحيفة ليقول إن دولة إسرائيل هى المسئولة أولاً وأخيراً عن الفساد الذى تتهم به السلطة الوطنية الفلسطينية؛

فبعد أن أشار بالاسم إلى بعض العائلات ذات الصلة بتجارة المخدرات فى البلاد التى زارها عومرى نجل أرييل شارون طالبًا منها الانتساب إلى عضوية الليكود، أشار إلى أنه اتفق معها على «ترتيبات لكيفية خلاصها من بعض المشاكل العالقة بينها وبين الأجهزة الحكومية المختصة». وأكد فى نفس المقال أن بعض كبار الوزراء أكد شاكيًا «أن من يريد أن يحصل على موقع متقدم فوق قائمة الحزب التى سترشح للانتخابات القادمة، عليه أن يدفع ربع مليون شيكل على الأقل حتى يشترى هذه المكانة!!».

الشارع السياسى فى إسرائيل يتحدث عن حملة «رشاوى التعيينات السياسية» التى غمر بها شارون أجهزة الوزارات المختلفة والشركات الحكومية منذ أكثر من شهرين، والتى تمخضت عن تعيينات ليكودية أولاً وأخيراً فى المناصب العليا وفى مجالس إدارات الشركات. يقول الصحفى حنة كيم عن هذه العملية التكتيكية التى تجرى قبل الانتخابات ببضعة أسابيع «ليس مصادفة أن تتلاحق التعيينات كالمطر فى هذه الأيام، فهذا وذاك يدفع الثمن بعرض الدعم والتصويت لصالح الليكود فى الانتخابات القادمة، بعد أن تحول الحزب على يد شارون إلى معمل للقوى البشرية التى تضخ إنتاجها إلى المواقع العليا والمناصب الكبرى فى الحكومة والقطاع العام».

مرة أخرى.. تلك هى واحة الديمقراطية التى تباهى بها الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة الحكم العربية، والتى تمد لها واشنطن يد العون السياسى والاقتصادى والاستثمارى والتمويلى والتكنولوچى لكى تبقى مزدهرة وسط صحراء الديكتاتوريات العربية!!.

الوفد ـ ٢٢ يناير ٢٠٠٣

* * *

الانتخابات الإسرائيلية أكدت أنه لا يوجد شىء اسمه دولة يهودية ديمقراطية

هذا العنوان ليس من اختيارى!! فقد نقلته بالحرف من تحليل للصحفى موشيه خزانى نشرته له صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٥ من الشهر الجارى (مارس ٢٠٠٣)، وسبب تفضيلى له يرجع إلى أنه ـ بجانب نفيه الصريح لهذه الحقيقة التى تروج لها إسرائيل ـ يعكس ويلخص رؤية قطاع من الإعلام الإسرائيلى «لوضعية البلاد» بعد فوز الليكود بأغلبية برلمانية حتمت على رئيس الدولة أن يكلف زعيمه أرييل شارون بتشكيل حكومتها القادمة.

وإذا كانت هذه العودة تمثل لغزًا لدى المراقب العربى وَفْقَ رؤية عدد كبير من الكتاب والمحللين فى ظل فشل سياسات شارون ومخططاته على المستويين الأمنى والسياسى خلال فترة توليه المسئولية للمرة الأولى؛ فهى تمثل بالنسبة لقطاع عريض من المتابعين لأوضاع إسرائيل الحالية والمستقبلية مراهنة على المجهول وبداية لمزيد من التدهور ربما يؤدى إلى كارثة قومية. والأهم من ذلك كله «ابتعاد أكثر عن الصهيونية وانفصام أوسع لعرى التماسك الدينى الذى يُميز المجتمع اليهودى فى إسرائيل».

يستخلص الصحفى يوئيل ماركوس فى مقال تحليلى بصحيفة هآرتس أن رفض نصف مليون إسرائيلى المشاركة فى العملية الانتخابية، وانخفاض نسبة التصويت إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٤٩ يرجع إلى «كلمتين اثنتين: اليأس والاحتجاج»، ويرى أن قفز حزب شينوى إلى المركز الثالث على مستوى أحزاب الدولة الفائزة فى العملية الانتخابية. «يمثل احتجاجًا على عدم المساواة التى يعيشها المجتمع الإسرائيلى». ومن زاوية رؤيته يصف الدور الذى يؤديه هذا الحزب بأنه «كالإبريق الذى يستخدم لمرة

واحدة لإخراج الضغط والبخار الذى يحتدم داخل جنبات المجتمع» ويؤكد أن مثل هذه المهمة ستؤدى إلى تفككه بعد أن يقوم بدوره المتواضع عبر صراعات الكنيست السادس عشر، مثلما تفكك من قبله حزب شاس الدينى بعد أن قام بالمهمة التى أوكلت إليه خلال فترة انعقاد الكنيست الخامس عشر!!.

يتنبأ يوئيل ماركوس باتساع مستويات الاحتجاج ضد القهر الدينى والتفرقة والتمييز وتوزيع أعباء الحياة؛ لأن حكومة شارون القادمة فى رأيه لن تتمكن فى ظل مفهومه القاصر للأمن والسلام من أن تحقق الاستقرار الذى يخدم مصالح الشعب الإسرائيلى «فالاقتصاد سيواصل تدهوره وسيرتفع مؤشر البطالة وستنكمش دعاوى استخدام الجيش فى مكافحة الإرهاب وستزداد الشكوك حول جدوى استمرار إسرائيل نفسها ككيان وَفْقَ منظومة لم تحقق أعز أمانيها خلال الخمسة والخمسين عامًا الماضية، وهو العيش بسلام فى هذه المنطقة من العالم».

أما ألكسندر يعقوبسون فيقول فى مقال له بصحيفة معاريف إن من ذهب إلى صناديق الاقتراع واختار شارون «صوت إلى جانب الحرب»، أما الذين صوتوا لصالح مرشحى العمل وميرتس فهم الذين يرفضون «تسلط شعب على شعب آخر ويعتبرون المشروع الاستيطانى الإسرائيلى خطأ مصيريّا». ويؤكد الكاتب أن أرض فلسطين يجب أن تقسم بين شعبين. وإلا تعرض وجود إسرائيل ذاتها «للاهتزاز وربما للزوال» لأنه ليس أمام قادتها وزعمائها السياسيين إلا إخلاء المستوطنات والقبول إما بخطر مؤقت مقدور عليها، أو التمسك بالإبقاء عليها وبالتالى الإصرار على تصفية دولة إسرائيل.

أما الصحفى موشيه خزانى فرأى فى نتائج هذه الانتخابات من خلال مقال له بصحيفة يديعوت أحرونوت دليلاً قاطعًا على قدرة المجتمع الإسرائيلى على التحايل لإكساب المسميات معانى أخرى تختلف كثيراً عن معانيها التى تعارف عليها الناس فى كل مكان. فلو كانت هناك ديمقراطية حقيقية «لما فاز حزب الليكود بزعامة شارون فى الانتخابات الأخيرة» ويقيس ذلك بالزواج المدنى الذى يلجأ إليه مئات الآلاف من يهود إسرائيل.. ففى حين ترفضه القيود الدينية ويحرمه الحاخامات، تسمح قوانين الدولة بتسجيل عقوده التى يتم إبرامها فى قبرص كل يوم.

وفى تحليله لعلاقة الدين بالدولة يعدد موشيه حزانى أموراً كثيرة يحرمها الدين اليهودى لكن المجتمع والحكومة يتحايلان على الإتيان بها تحت سمع الحاخامات وبصرهم وربما مباركتهم أو فتاواهم كما يقول . . وهذا التحايل وَفْقَ ما أورده الكاتب يتعدى استخدام السيارات الخاصة أيام السبت إلى استخدام السيارات العامة، ويتعدى الذهاب إلى دور السينما ومباريات كرة القدم إلى أكل السمك!! وإلى «قيام القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعمليات عسكرية لا تتفق مع مبادئ الدين اليهودى».

يقول الكاتب إن طرح هذه الآراء لا يعنى أنه وأمثاله ضد الدين، ولكنهم «ضد الإكراه الدينى والتعصب الدينى» وضد كل ما يؤثر على تلاحم أبناء المجتمع اليهودى فى إسرائيل وتماسكهم كما هم متلاحمون ومتماسكون فى دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنهم فى رأيه «لايعيشون أسرى لقوانين لا قيمة لها ولا يساعدون فى ترويج تجارة الكراهية التى تزدهر فى قلب إسرائيل».

أما الإعلامى جدعون سامت فيتنبأ فى صحيفة هآرتس بمصاعب جمة ستواجه جهود شارون لتشكيل حكومة إسرائيل القادمة، ويلخصها فى النقاط التالية:

(أ) إصراره على رفع الشعار الذى يقول إنه هو «وحده الذى يستطيع»، متناسيًا أن سياسته هو وحده هى التى جلبت على المجتمع الإسرائيلى العديد من المشاكل التى لم يعرفها طوال تاريخه، حتى عبر أحلك الظروف التى مرت به.

(ب) ادعائه أنه قادر على «الإمساك بكل الخيوط» التى ستؤدى إلى حسم الصراع مع الفلسطينيين بالكيفية التى تحقق الأمن والاستقرار لإسرائيل، وهو أمر لم يدعه أى من رؤساء الوزراء الذين سبقوه منذ عهد بن جوريون إلى عهد باراك.

(ج) تمسكه بأن يدير مفاوضاته مع الأحزاب الإسرائيلية الأخرى وخاصة حزب العمل «من موضع القوة والغطرسة والفظاظة»، وهى أمور نادراً ما يقبل بها السياسيون العارفون لمكانتهم الواثقون من قدراتهم السياسية.

ويرى الكاتب أن ابتعاد تيارى الوسط واليسار السياسيين فى إسرائيل عن دائرة التأثير لسبب أو لآخر وإصرار شارون على شعاراته الجوفاء، سينتج عنهما تشكيل حكومة «مغرقة فى توجهها اليمينى العنصرى» مما سيؤدى فى رأيه إلى اتساع الفجوة

بينه وبين معظم حكومات أوروبا وإلى مزيد من العزلة السياسية على مستوى الدول العربية، سواء تلك التى عقدت معها معاهدات سلام أو التى أتاحت لها الظروف التواجد على أرضها تحت غطاء تجارى أو استثمارى.. ويرى أيضًا أن مثل هذه الحكومة «ستزيد من صعوبة المزالق الاقتصادية التى تعانيها إسرائيل منذ أكثر من ٢٢ شهراً وستزيد من معاناة آلاف من الأسر، وستريق قراراتها المزيد من الدماء».

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن الكثير من الكتاب الذين رأوا أن انتخاب شارون مرة أخرى يمثل انتصاراً لأفكاره التى تؤكد صحة الربط بين السلام والأمن الإسرائيلى. وتؤكد قناعة الشعب الإسرائيلى بالنهج الذى يتبناه لفرض السلام الإسرائيلى على الأراضى العربية فى فلسطين، وعلى الجيران العرب من المحيط إلى الخليج!! ويعترفون أن تطبيق نفس مفاهيم تجربته الأولى فى الحكم من الممكن أن يؤدى إلى كارثة.

وفى هذا الخصوص يؤكد الكاتب ألوف بن فى كلمة له بصحيفة هآرتس أن إصرار حكومة شارون الثانية على عدم طرح أفكار جديدة للسلام فى المنطقة لإصلاح علاقاته المتأزمة مع العواصم الغربية «سيؤدى إلى مزيد من المصاعب السياسية والاقتصادية؛ لأن الاتحاد الأوروبى هو الشريك الأساسى فى التجارة الخارجية مع إسرائيل ومواقفه السياسية ستؤثر بشكل مباشر على شرعية إسرائيل الدولية».

وبنفس المنطق يقول بن كسفيت فى صحيفة معاريف «الجفاء السياسى بين إسرائيل والقاهرة على وجه التحديد لن يكون فى مصلحة سياسات حكومة شارون القادمة إن ظلت متعارضة مع السلام كما يراه النظام الحاكم فيها، خاصة إذا حكمنا على الموقف المصرى من جميع جوانبه المحلية والإقليمية والدولية وقيمناه وَفْقَ مصالح الشعب الإسرائيلى ومستقبله».

أما الكاتبة يا عيل جفيرتس فتقول إن الكنيست السادس عشر وحكومة إسرائيل القادمة سيديران شئون البلاد «فى ظل ديمقراطية معيبة ومعطوبة»؛ لأن عدداً لا بأس به من الفائزين بعضوية المجلس النيابى، من الليكود وهؤلاء المرشحون لتولى مناصب وزارية أو مهمة فى حكومة البلاد القادمة، معرضون وَفْقَ تقويمها النهائى لأحوال إسرائيل الداخلية «للاستجواب فى اتهامات بالفساد أو بتجاوزات قانونية، ومن بينهم

رئيس الوزراء نفسه وولداه. وفى نهاية مقالها تؤكد الكاتبة أن تقديم بعض التنازلات للجانب الفلسطينى مع محاولة الاقتراب عمليّا من منظومة الدول العربية الفاعلة والمؤثرة فى السلام والأمن فى المنطقة، سيحقق لإسرائيل الكثير من مطالبها فى وقت معلوم. أما السير على نفس النهج الشارونى «فلن يتحقق من ورائه إلا المزيد من التردى فى أوضاع المجتمع الإسرائيلى على كافة المستويات، ولن تنفعه عند الوصول إلى حافة الانهيار نصائح المستوطنين ولا استراتيچية واشنطن».

الوفد ـ ١٤ فبراير ٢٠٠٣

* * *

إسرائيل الديمقراطية تعادى حرية التعبير البريطانية

فى بداية شهر يوليو الماضى(٢٠٠٣) اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بمقاطعة اتحاد وسائل الإعلام الكبرى على مستوى العالم، ونعنى بذلك الـ B . B . C وفرضت قيوداً صارمة على أنشطة مراسليه فوق أراضيها مثل حرمانهم من إجراء مقابلات مع كبار المسئولين، وإنذارهم بأنه لن يتم تجديد تصاريح العمل وبطاقات الهوية الخاصة بهم . . كما لن تتمتع أطقمهم الفنية بالخدمات والمساعدات التى تحصل عليها الأطقم الإعلامية الأخرى فى أى مكان يوجد فيه أفرادها!! .

أسباب المقاطعة هذه بنيت على غضب شديد بعد عرض الـ B . B . C للفيلم الوثائقى المعنون بـ«سلاح إسرائيل السرى» الذى يدور حول سعى الدولة الإسرائيلية منذ سنوات عمرها الأولى لامتلاك السلاح النووى ونجاحها فى ذلك بالوسائل المشروعة وغير المشروعة، وحرصها الشديد على تطوير إمكاناتها بشكل روتينى جعلها الأكثر امتلاكًا لعدة مئات من الرءوس النووية، بالإضافة إلى منصات إطلاقها الأرضية والجوية مما أتاح لها أن تتبوأ مكانًا مرموقًا بين الدول المتقدمة فى مجال استخدام الذرة عسكريًا!! وجعلها أيضًا الأكثر خطراً على تجمع سكانى كثيف يصل محيط دائرته عند البعض إلى باكستان جنوبًا وتركيا شمالاً والمغرب غربًا وإلى ما بعد العراق شرقًا .

قدمت الحلقة صوراً لمفاعل ديمونة ومعهد الأبحاث البيولوجية فى نيسيتونا . وبعد أن أشار واحد من المعلقين إلى تجاهل المنظمات الدولية لترسانة إسرائيل النووية التى تكفى لتدمير أضعاف شعوب الشرق الأوسط ودوله، تساءل «هل هناك دولة أخرى فى العالم غير إسرائيل لم تُعلن عن برنامجها النووى؟» وبعد أن استعرض الملف أسلحة الدمار الشامل العراقية، استفسر عن أسباب الازدواجية فى المعايير .

ركز الفيلم الوثائقى أيضًا على قصة الجاسوس الإسرائيلى موردخاى فانونو الذى كان يعمل فنيًا بمفاعل ديمونة، والذى أمضى الآن سبعة عشر عامًا بالسجن على أثر اختطافه من جنوب إيطاليا بعد رحلة خداعية كانت بدايتها فى لندن، وانتهت بتقديمه للمحاكمة بتهمة إفشاء أسرار تضر بأمن الدولة.

يقول دانى سيمان مدير إدارة الإعلام الحكومية «إننا معتادون على نشر القاذورات الصحفية كأسلوب دنيء لإخفاء الدعاية المعادية لإسرائيل، فهذا الفيلم يتضمن اتهامات كاذبة لا أساس لها من الصحة، إلى جانب ذلك يحث على المطالبة بضم إسرائيل إلى محور الشر إلى جانب دول مثل إيران والسودان وكوريا الشمالية، كما أن سيناريو الفيلم يدلل على لا سامية ما كان لهذا الجهاز الإعلامى أن يقع فى براثنها جعلته غير حريص على مراعاة حساسية الشعب الذى أوشك يومًا ما على أن يباد كلية».

عندما عرضت الـ B.B.C فيلمها الوثائقى لأول مرة فى شهر مارس الماضى أحجمت حكومة أرييل شارون عن التعليق، على أمل أن تنجح وسائلها الخاصة فى إخفائه إلى الأبد أو على الأقل لفترة طويلة، ولما لم يَستجب المسئولون عن الهيئة البريطانية للضغوط الإسرائيلية وقرروا فى نفس الوقت إعادة بثه من خلال شبكتها العالمية B. B. C. World . . أمرت حكومة شارون بشن حرب لا هوادة فيها؛ لأنها رأت كما يقول دانى سيمان أن «نهج هذه الشبكة يُشكل خطرًا على وجود إسرائيل بسبب التشويه المتعمد الذى يتضمنه الشريط، والذى يوفر ذرائع للتنظيمات الإرهابية لزعزعة أمنها واستقرارها».

فى بداية الحملة زعمت حكومة شارون أن المراسلة التى أعدت التقرير لا تحمل بطاقة صحفية معتمدة من إدارة الإعلام، وأنها لوت عنق الحقائق عندما أظهرت اسرائيل كدولة غالبًا ما تلجأ إلى الحيل والأكاذيب لتحصل على ما تريد، ولما لم يُجد مثل هذا الاستشكال ادعى دانى عليها ـ المراسلة ـ أنها أشارت إلى إستخدام القواتَ المسلحة الإسرائيلية «لغاز غامض ضد الفلسطينيين دون ان تُقدم ما يدل على صحة هذا الادعاء الكاذب».

وحتى لا يُتابع «شعب الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط» إعادة البث التى جرت خلال شهر إبريل أوعزت حكومة شارون إلى شركة الكوابل الإسرائيلية

باختلاق أزمة مالية مع الـ B. B. C. لإعاقة بثها إلى داخل البلاد، وعلى الرغم من ذلك شاهد سكان إسرائيل البرنامج عن طريق الرسالة الفضائية التى حملتها إليهم شركة «يس ـ Yes» لإنتاج البرامج!! والتى أصبحت هى الوسيلة الرئيسية للهيئة البريطانية إلى فضاء إسرائيل والأراضى الفلسطينية حتى تُحل مشاكل تكاليف تغطية البث المباشر المالية. فى نفس الوقت طلبت إسرائيل من المحامى البريطانى اليهودى تيرافر اسرسون الذى يمتلك صفحة ضمن شبكة الانترنت أن يبدأ فى مهاجمة شبكة الـ B. B. C. بنشر تعليقاته النقدية حول برنامجها باعتبار أنها تُمثل خرقًا لمبدأ الحيدة إلى جانب استخدامها للغة تمييزية تبتعد بها عن الحقيقة وتدفعها إلى الاستخدام المضلل للصور والأحداث وإلى تبنى وجهات نظر تفصح عن عداء لإسرائيل وحكومتها.

كما تحركت الجالية اليهودية فى بريطانيا وقام أبناؤها بإرسال مئات الاحتجاجات والطعون والشكاوى والانتقادات التى سارت فى مجملها فى نفس الطريق الذى تتبناه إدارة الصحافة الحكومية وصفحة أسرسون المعلوماتية: عدم المصداقية والحاجة إلى الشفافية وتعمد معاداة الشعب الإسرائيلى، وزادوا على ذلك انتقادهم لأسلوب استخدام الشبكة البريطانية لمصطلحات تتجاهل التعريفات التى اتفقت عليها الحكومتان البريطانية والأمريكية مثل «صفة الإرهاب» التى ترفض الـ B. B. C عن عمد إلصاقها بمنظمتى حماس والجهاد الإسلامى.

ليست هذه هى المرة الأولى التى تتهم فيها إسرائيل الـ B.B.C بمعاداة السامية وعدم احترام تاريخ الشعب الإسرائيلى ومعاناته الطويلة وحقه فى العيش دون خوف أو قلق، ومن سوابق هذه الحالات:

ـ اتهمت مراقبة الإعلام التابعة لحكومة باراك السيدة هيلارى أندرسون كبيرة مراسلى الشبكة بالقدس سابقًا بأنها «تبث تقارير تمييزية تتساوى مع الافتراءات التى تَدَّعى تلوث أيدى اليهود بدم المسيح» وذلك عندما قالت فى واحد من تقاريرها «إن قتل الأطفال الفلسطينيين على يد القوات المسلحة الإسرائيلية يشبه قتل الأبرياء على يد الملك هيرودوس».

ـ اتهمت حكومة باراك أيضًا مراسل الشبكة فى غزة بأنه شخص غير حيادى وغير موضوعى، وذلك على أثر تصريح له بعد مشاركة فى مهرجان دعت إليه منظمة

حماس قال فيه «الصحفيون ووسائل الإعلام يقفون جبهة واحدة كتفًا إلى كتف مع الشعب الفلسطينى» وبالرغم من أن الهيئة البريطانية قالت إن هذا التصريح لا يمثل وجهة نظرها؛ لأنه تعبير شخصى لم يرد ضمن سياق أى من التقارير التى بعث بها المراسل من غزة، إلا أن إسرائيل أصرت على موقفها.

ـ أما «حلقة المذنب» التى أذيعت أربع مرات متتالية خلال العام الماضى (٢٠٠٢) ضمن حلقات برنامج «بانوراما» الشهير، فقد سببت حرجًا شديدًا لحكومة شارون و له هو شخصيًا، حيث ادعت إدارة الإعلام الحكومية التابعة لمكتبه أنها «صورته كشخص يجب محاكمته أمام محكمة الجرائم الإنسانية بسبب دوره المختلق فى مذبحة صبرا وشاتيلا، مع إصرار القائمين عليها على تجاهل الأدلة الداحضة لكافة هذه الادعاءات الكاذبة».

لم يكتف أرييل شارون فى أثناء مروره بالعاصمة البريطانية فى منتصف شهر يولية الماضى (٢٠٠٣) بأن يرفض أية مقابلات مع الـ B.B.C وأن يمتنع عن الإدلاء بأية تصريحات لمراسليها أو الإجابة على أسئلتهم، بل أوعز لعدد من كبار المسئولين فى تل أبيب بالتعبير عن اغتباطهم للمواجهة القائمة حاليًا بين مجلس إدارة الهيئة واليستر كامبل مدير الإعلام بمكتب رئيس الوزراء تونى بلير، والذى اتهمها (فيما يتعلق بقضية الدكتور ديفيد كيلى) بالمبالغة والتلاعب بالمعلومات «باعتبار أن هذه المواجهة بينها وبين الحكومة البريطانية دليل دامغ على تراجع مستوى تغطيتها الإخبارية للأحداث وتدنى مستوى حرفية القائمين على أمرها».

هذه المعركة الدائرة بين مكتب رئيس الوزراء البريطانى ومجلس إدارة الـ B . B . C فتحت شهية أورى دان الذى عمل مستشارًا إعلاميًا لشارون عندما كان وزيرًا للدفاع، ليسرد فى مقال له بصحيفة معاريف نشر يوم ١٠ يوليو الماضى (٢٠٠٣) تجربته الذاتية مع هذه الهيئة التى رفض التعامل معها حين طلبت منه المشاركة فى برنامج حول مسئوليات شارون كوزير للدفاع فى الأحداث التى قادت إلى مذبحة صبرًا وشاتيلاً فى سبتمبر عام ٨٢، والذى بُثَّ فيما بعد باسم «المذنب».

أما أسباب الرفض فيشير إليها بقوله «لأنهم كانوا يريدون إظهار موضوعيتهم باستخدامى كورقة توت، وبالفعل تبين لى بعد ذلك أن البرنامج كله كان ضد شارون

واحتوى على اتهامات مزيفة . . كانت الحلقة باختصار محاولة للقضاء على صورة رئيس وزراء إسرائيل المنتخب» . . ولا يقف أورى عند هذا الحد بل ينتقد بكل قواه الجانب الآخر من البرنامج بقوله «لقد ساعدوا عدداً من الفلسطينيين واليساريين الإسرائيليين والبلچيكيين على تقديم عريضة اتهام إلى إحدى المحاكم فى بروكسل ضد شارون»

ويختتم أورى مقاله قائلاً « لقد علمتنى التجربة أن شبكة الـ B.B.C لا تتردد مطلقًا فى بث أى شىء يُلطخ سمعة إسرائيل ويمسها ، بحجة التحقيق الصحفى الموضوعى الذى يقوم به عدد من الصحفيين عديمى المسئولية الذين يعتقدون أنهم يعرفون كيف يديرون الأمور أفضل من الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا» .

الوفد ـ ١٩سبتمبر ٢٠٠٣

* * *

إسرائيل لا تصبر على التهدئة .. فكيف تعيش فى سلام!!

تكاد أيام التهدئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتى رعتها القاهرة منذ فترة وجيزة أن تنتهى بكارثة بسبب تصرفات إسرائيل الطائشة غير المسئولة . . فها هى حكومتها التى يعمل رئيس وزرائها على تدعيم خططه الاستراتيجية فى الهيمنة على الأراضى الفلسطينية بالضفة، تحرث الأرض لحصد شياطين العنف والاعتداء من ناحية وإطلاق شياطين الاستيطان الصهيونى من ناحية أخرى .

فى ظل التهدئة التى لم تصبر عليها إسرائيل قتلت قواتها المسلحة ثلاثة فتية أبرياء كانوا يلعبون الكرة بالقرب من الحدود المصرية الفلسطينية بحجة أنهم إرهابيون . . كما قتلوا من قبلهم جنوداً مصريين أبرياء بحجة الاشتباه فى أنهم فلسطينيون كانوا يستعدون للقيام بعملية فدائية، مما اضطرها (القوات المسلحة الإسرائيلية) إلى إطلاق قذائف الدبابات عليهم لمنعهم من إتمام هذه العملية . .

فى ظل التهدئة لم تعد إسرائيل تفرق بين الفتية الأبرياء المسالمين وكوادر النضال الفلسطينية، لا لشىء إلا لأنها تنظر إلى جميع أبناء الشعب الفلسطينى باعتبارهم عناصر تحريرية يجب الخلاص منهم . . لم تعد إسرائيل قابلة للتهدئة؛ لأن آلة الحرب لديها هى التى تصنع القرار السياسى . . لم تعد إسرائيل قادرة على التهدئة؛ لأن أجواء الأمن والاستقرار تدفع متطرفيها إلى رفع شعارات العدوانية الداخلية ضد رئيس الوزراء وضد خطوات الحل السياسى . . لم تعد إسرائيل مستعدة للتهدئة؛ لأن استمرارها (أى التهدئة) يزيد من فرص استعادة الفلسطينيين لحقوقهم التى سلبتها منهم منذ عقود كثيرة، والتى يرتوى بها المستوطنون والمتطرفون ورجال الدين الذين يبيعون الأساطير ويروجون للتاريخ اليهودى المزيف .

فى ظل التهدئة تخطط حكومة إرييل شارون للمساومة بين البدء فى الانسحاب من قطاع غزة مقابل السماح لليهود بالصلاة فى المسجد الأقصى كمقدمة تمهيدية تفتح الباب أمامها للاستيلاء على جزء من المسجد أو عليه بالكامل . . ومن بين جزئيات هذه المساومة أن يسمح للفلسطينيين بالعمل داخل إسرائيل مقابل السماح للإسرائيليين بالبقاء فى مستعمرات الضفة الغربية . . ومن بينها أيضا المساومة على حق العودة الذى تكفله قرارات الشرعية الدولية ؛ خاصة وأن الإدارة الأمريكية تدعم هذا التوجه وتحبذه . . ومن بينها أيضا الإصرار على عدم السماح لفلسطينيي المهجر بالعودة إلى أراضيهم التى سلبت منهم . .

فى ظل التهدئة تحاول حكومة إسرائيل أن تستخدم الصوت المصرى لتحقيق غايات رفضت علانية فى المؤتمر الصحفى الذى عقده وزير خارجيتها فى القاهرة مع أحمد أبوالغيط بعد لقاء الأول الرئيس المصرى . . أصرت القاهرة على أن التمسك بالمستعمرات والكتل الاستيطانية من شأنه أن يدمر أولا ظروف التهدئة الحالية التى شاركت القاهرة فى التوصل إليها ، وأن يقضى ثانيا على عوامل الضبط التى قالت واشنطن أنها ستؤدى حتما إلى إفساح الطريق أمام مفاوضات الوضع النهائى ، التى ستقود فى رأيها إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية المرتقبة إقليميا ودوليا . .

كره إسرائيل للتهدئة يدل على عدم قدرتها على استيعاب متطلبات السلام الذى تتحجج به ، والذى رفعت شعاره كل دول المنطقة . . هذا السلام الذى تبتغيه دول الجوار ليس هو نفسه السلام الذى تخطط له إسرائيل وأمريكا . . كره إسرائيل للتهدئة يزين لها أن تفرغها من محتواها بأساليب قمعية مجربة وبفتن مبيتة سبق تجريبها لكى تظهر الطرف الفلسطينى كما لو أنه هو الكاره للتهدئة ومن ثم للسلام . . كره إسرائيل للتهدئة يعرى أساليب شارون الالتوائية فى الحفاظ على وحدة بلده التى يضعها لافتة يتظلل بها أمريكيا وأوروبيا من منطلق أنها تمثل توحد جميع طوائف اليهود خلفه وخلف استراتيجيته المعادية لكل ما هو عربى بوجه عام ولكل ما هو فلسطينى على وجه الخصوص .

هذه الكراهية التى تبديها الحكومة الإسرائيلية للتهدئة مع الجانب الفلسطينى تدلل بما لا يدع مجالا للشك أن سلامها البارد مع مصر، والذى تواصلت برودته لأكثر من عقدين كان عائدا كلية لتصرفاتها العنصرية ولمواقفها السياسية تجاه العرب والفلسطينيين، تلك التصرفات التى زادت من نسبة بغض الشعب المصرى لها..

صحيفة الزمان اليومية - ٢٢ مارس ٢٠٠٥

* * *

المكيال الأمريكى الداعم
لديمقراطية إسرائيل العنصرية

يبدو أن لسان حال الرئيس الأمريكى وإدارته قد فقدا منذ فترة طويلة بوصلة التوجه ناحية إسرائيل، وصار مكياله موجهًا فقط إلى غيرها من دول المنطقة وبالذات حكومة حماس فى فلسطين المحتلة وحزب الله فى لبنان ومأساة إقليم دارفور فى السودان. . وآخر الانعواج اللسانى الذى تتبعه العالم كله مؤخرًا هو «فرض العقوبات الأمريكية الجديدة على السودان» حيث فاض مكيال واشنطن من «العبث السودانى» الداعى، على حد قولها، إلى العنف فى دارفور، فأمر چورچ دابليو بوش الابن إدارته بفرض عقوبات أمريكية جديدة على حكومة الخرطوم تقضى باعتبار التعامل مع ٣١ شركة «جريمة» . . وتفتح الباب ربما بعد بضعة أسابيع ـ إن لم تستجب الخرطوم ـ لفرض حصار جوى كامل عليها أو على الأقل فرض منطقة حظر طيران.

إذا قارنا أوضاع إقليم دارفور المأساوية التى ألجأت واشنطن لفرض مزيد من العقوبات على حكومة السودان، سنجدها أقل بكثير مما يعانيه الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة الغربية. . وإذا تتبعنا مسارات عدم انصياع الخرطوم للقرارات الأمريكية والدولية، سنجدها لا تقارن بنهج إسرائيل العنصرى المتتالى الرافض بتعال غير متوافر لدولة أخرى لأكثر من ستين قرارًا دوليا تكفى وحدها ـ لو أن إدارات البيتً الأبيض المتعاقبة تتمتع بقدر نسبى معقول من الحياد والموضوعية ـ لعزل إسرائيل دوليًا ومحاصرتها اقتصاديا ومخاصمتها عالميًا.

أقل ما يقال عن حكومة الخرطوم أنها اضطرت للتعاون مع الشرعية الدولية فى كثير من الأحوال لأسباب متعددة؛ لأنها لا زالت تعترف بحاجتها إليها، لكن حكومة إسرائيل لم تتعاون ولا مرة مع الشرعية الدولية؛ لأنها تعتبرها غير موجودة ما دامت

مظلة واشنطن «الحمائية» ودعمها المادى والعسكرى يصلان إليها بلا توقف وفى أحلك وأشد الأوقات . . أقل ما يقال عن حكومة الخرطوم أنها لم تجد بعد من ينشر فى إحدى الصحف الأمريكية ـ ولا نقول أشهرها ـ إعلانا يطلب مساعدتها، كما نشرت صحيفة النيوزويك تايمز فى أوائل أغسطس الماضى (٢٠٠٦) محبذة التبرع لمساعدة أسر إسرائيل وأطفالها «الذين يتعرضون لخطر الإبادة»؛ لأن الشعب الأمريكى يجب أن يظهر وقفته المتحدة مع شعب إسرائيل . .

لم يفكر أحد من قادة الإدارة الأمريكية أو مسئوليها الحزبيين أن يطالب أحد مراكز أبحاثها التى تمطر البيت الأبيض والوزارات المعنية والمؤسسات التشريعية كل يوم بعشرات البحوث حول مختلف القضايا الساخنة حول العالم ـ بعقد ولو ندوة واحدة بعنوان «كيف يمكن للولايات المتحدة والأمم المتحدة احتواء الكارثة التى يعانيها الشعب الفلسطينى فى القطاع والضفة»، كما فعل معهد بروكنجز Brookings Institution عندما عقد بواشنطن أربع ندوات كان آخرها يوم ٢ ديسمبر الماضى (٢٠٠٦) خصصها لمشكلة دارفور، وركزت جميعها على «ضرورة مواصلة فرض العقوبات ذات المصداقية على حكومة الخرطوم، وأوصت بالعمل على تشديدها على فترات متقاربة، ونصحت بالسعى المتواصل لعقد جولة جديدة من المفاوضات بينها وبين المتمردين» .

المعاناة التى يعيشها الشعب الفلسطينى منذ قام بانتفاضة الأقصى الأخيرة قبل نحو ست سنوات، لم تحرك مفاتيح السياسة الأمريكية نحو التوجه الصحيح لأن اللون الأبيض كما يراه كل البشر ليس عندها أبيض ولا اللون الأسود المتعارف عليه ليس كذلك لديها . . واشنطن تعمل هذه الأيام على الاستفادة من وصول الرئيس الفرنسى الجديد نيكولاى ساركوزى إلى قصر الإليزيه لكى تنسق معه حول قضايا كثيرة وملفات شرق أوسطية متعددة، وما يهمنا هنا هو قضية إقليم دارفور حيث تناقلت الأخبار إمكانية قيام باريس بدور مركب فعال فى هذا الخصوص يرتكز على :

(أ) تولى مسئولية تقديم الإعانات الدولية الإنسانية للاجئين السودانيين من أبناء دارفور المقيمين فى مخيمات وفرتها لهم دولة تشاد، وكذلك لأشقائهم الذين لم يتمكنوا من عبور حدودها مع السودان .

(ب) ترغيبها فى التدخل عسكريا لوقف المجازر التى لا يزال أهالى الإقليم يتعرضون لها، ما دامت أن القوات العسكرية الأمريكية ليست جاهزة لمثل هذه الخطوة فى المرحلة الراهنة..

واشنطن هذه التى تكرس جهودها «الإنسانية المغرضة» لإنقاذ أبناء دارفور تشارك «لا إنسانيًا وعن سوء نية» فى محاصرة الشعب الفلسطينى وتحرمه أبسط مقومات الحياة وتصف ما يتعرض له من قتل وتشريد وهدم بأنه «دفاع أصيل يحق لإسرائيل أن تلجأ إليه لحماية شعبها».. واشنطن هذه لم تكتف بالسماح لإسرائيل أن تواصل ضرب الشعب اللبنانى بكافة أدوات القتال لأكثر من ثلاثين يوما، وإنما منعت، على مشهد من العالم كله، الشرعية الدولية أن تستنكر أو تدين أو تشجب عدوانها هذا.. وعندما سمحت بإصدار القرار رقم ١٠١٧ الشهير تمسكت بأن يتضمن تعنيفًا وتشددًا حيال حزب الله وحيال المقاومة العربية بشكل عام.. وكانت المرة الأولى فى تاريخ المنظمة الدولية التى يقف فيها مجلس الأمن متفرجا على حرب عدوانية عنصرية إرضاءً لرغبات واشنطن..

وعلى الرغم من تعثر الدبلوماسية العامة الأمريكية فى تحسين صورة واشنطن وتبرير سياساتها الخارجية ذات المكاييل المتعددة، فلا زالت تصر على ممارسة نفس التكتيكات المتعثرة منذ أكثر من ثلاثين عامًا.

صحيفة إيلاف الإلكترونية - ٣ يونية ٢٠٠٧

* * *

ديمقراطية إسرائيل .. وتعاظم مؤشر العنصرية!!

حتى تهديد وزارة الدفاع الإسرائيلية باستهداف قيادات حماس فى الداخل وفى المنافى لم يحرك منظمات حقوق الإنسان الدولية . . كما لم يحركها منذ بضعة أيام اعتراف مواطن يهودى بقتل عربى كان يعمل سائقا لسيارة أجرة . . ولا حركها مشروع القانون الجديد الذى ينكب المستشار القضائى للحكومة على دراسته ، والذى سيسمح لجهاز الشاباك فى القريب العاجل بالتدخل لوقف «أى كيد يحاك ضد الدولة» .

كل هذه الجرائم تحدث فى إسرائيل «الديموقراطية» تحت سَمْعِ العالم وبصره ، دون أن يهتز له جفن أو يصحو له ضمير ! ! . .

جريمة السائق ابن الأرض العربية ، الذى قام بتوصيل اليهودى الفرنسى المهاجر إلى القدس أنه قبل أن يشاركه حمل أمتعته إلى مكان شقته فكان جزاؤه القتل بدم بارد ، وعلى الرغم من ذلك تحرك ـ هذه الجريمة ـ ساكنا على مستوى مؤسسات إسرائيل الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان أو المجتمع المدنى فيها ، رغم اعتراف المتهم بجريمته أمام مسئولى الشرطة وقاضى التحقيق . . ذلك الاعتراف الذى مهد له قائلا «كنت أبحث عن عربى لكى أقتله» ! ! فلما أوقع الحظ العاثر ذلك السائق بين يديه قتله ، ورغم تأكيده أن أخاه شاركه فى القيام بهذه الجريمة النكراء وأن القاتل اعترف أمام الشرطة . . إلا أنها رفضت الأخذ بهذه الأقوال المرسلة هكذا ـ رغم أن الاعتراف سيد الأدلة ـ بلا تمحيص وفحص من جانبها للتأكد من أن اعترافه لا تشوبه شائبة ! ! فما كان منها إلا أن أحالته إلى طبيب نفسى . . وبدوره وافق قاضى التحقيقات على طلب محامى المتهم «المعترف بجريمة القتل» الذى التمس «من عدالته» إحالته للعلاج داخل مصحة نفسية بعد أن قدم له أدلة تشير إلى تعرضه لمشكلات نفسية ! !

وبعد أن يخرج الرجل من المصحة سيُفرج عنه؛ لأنه «ارتكب جريمته وهو واقع تحت ظروف لم يكن فى مقدوره نفسيا أن يتفاداها أو يتخلص منها».

هكذا تعاملت سلطات إسرائيل الديموقراطية مع ملف اليهودى الذى قام عام ١٩٦٩ بإشعال النار فى المسجد الأقصى.. وهكذا تعاملوا مع العنصرى الذى دخل نفس المسجد عام ١٩٩٤ ومعه بندقية آلية أزهق برصاصها أرواح أكثر من أربعين مصل كانوا يتعبدون داخل المسجد.. وهكذا كان تصرفهم مع الجندى الإسرائيلى الذى استخدم سلاحه فى قتل سبعة من الفلسطينيين.

هذه القضايا، وأمثالها كثير، خرج مرتكبوها إلى حياتهم العادية بعد انقضاء فترة العلاج بالمصحات النفسية، حيث حفظت الملفات التى تضمنت تفصيلاً لكيفية قيامهم بقتل العرب.. حُفظَتْ كلها لأنهم كانوا كلهم بلا استثناء ـ كما تقول شهادات العلاج الصحية ـ يعانون أَمراضًا نفسية استلزمت فترات من العلاج على حساب الدولة التى تمارس العنصرية الديموقراطية بين رعاياها الذين يعيشون فوق ترابها..

ديمواقراطية حكومة إسرائيل أوحت لها أن يتعاون مستشارها القضائى مينى مزوز مع رئيس جهاز الشاباك يوفال ديسكن لإعداد مشروع قرار يعطى الحق لمسئولى الشاباك «أن يستعملوا كافة الأدوات المتاحة لهم لكى يدفعوا عن الدولة كيد أعدائها».. بما يعنى توسيع صلاحيات هذا الجهاز حتى يصبح فى مقدوره تحت شعار «حماية أمن الدولة» الدفاع عن قيمها الأساسية كـ«اليهودية والديمقراطية» ضد كل من تسول له نفسه «توجيه تهديدات كيدية إلى أى من هذه القيم المقدسة».

وعلى الرغم مما قيل حول ما يكتنف مفهوم «الكيد» من غموض حيث سيشتمل فى حالة موافقة الكنيست على المشروع، اعتبار أى محاولة للحديث عن هوية الدولة ويهوديتها أو مؤسساتها الديموقراطية، بالتقييم أو النقد «نوع من الكيد المضاد الهادف إلى إلغاء نظام الدولة وهويتها».. ويحق لجهاز الشاباك فى هذه الحالة أن يتعقب هذه المحاولة باستخدام الوسائل المتاحة بما فى ذلك «التنصت السرى» على المكالمات الهاتفية» حتى لو كان هذا الكيد غير مصحوب بنشاط غير قانونى».

توسيع الصلاحيات وتعارضها مع مبادئ الحرية السياسية والحق فى الحياة الخاصة التى تكلفها المبادئ الديموقراطية، لا يمثل عند رئيس الشاباك ولا المستشار القضائى

للحكومة «تعديا على القيم الديموقراطية «التى تتشدق بها إسرائيل؛ لأنه يتوافق فى رأيهما مع حق التعبير المعارض لهوية الدولة ونظامها الحاكم «ما د ام هذا التعبير جاء منسجما مع الإطار القانونى لحرية التعبير» . . ومن هنا يصبح المس من جانب الشاباك بهذه الحقوق جائز ما دام (أى المس) يهدف إلى منع وقوع الكيد المضر بهوية الدولة وديموقراطيتها» . .

ولأن الجهاز هو المسئول عن حماية المجتمع ضد أعدائه فى الداخل، فسيكون «أبناء المجتمع» هم المستهدفون من جانب قياداته وعناصره فى ضوء السلطات الجديدة التى سيتمتع بها، وعليه أن يمنع كيدهم عن الدولة بكافة السبل المتاحة!! . . وأن يقاوم بكل ما أوتى من جهد وخُوِّلَ من صلاحيات «أية أنشطة كيدية غير قانونية من شأنها التعرض للنظام أو العمل على تغيير هوية الدولة» . . ومن بين ذلك «الإحباط وفرض سيادة القانون» .

أما إذا كان النشاط الكيدى ذا «مميزات سرية» فعلى الجهاز أن يلجأ إلى استعمال أدوات جمع معلومات مثل التنصت على المكالمات السرية والاتصالات التقنية» للكشف عن من يستتر وراء هذه الأنشطة الكيدية!! . . وهنا ليس للحرية الشخصية أو الحياة الخاصة مكان؛ لأن المس بهما يكون «جائز من أجل تحقيق هدف حيوى» كما قال يوفال ديسكن رئيس الشاباك الذى يرفض الفصل بين مسئولياته تجاه طابع الدولة الذى ليس من اختصاصه وبين أمنها الذى هو من صميم عمله .

من هنا لا يصح لنا أن نقول أن نشاط الشاباك بهذه الكيفية يتعارض كلية مع القيم الديموقراطية التى يُقال أنها تزين جبين دولة إسرائيل دون غيرها من أنظمة الحكم الشرق أوسطية . . أو أنها تدمر الحياة السياسية لموطنى دولة تقول أنهم لديها وأمام القانون متساوين فى الحقوق والواجبات . . أو نتجرأ ونقول أن المقصود بها «مزيد من التحريض ضد مواطنيها من العرب على وجه التحديد» .

يتحسر المحللون فى أوروبا على حال ديموقراطية إسرائيل التى يتغنى بها الغرب؛ لأنها فى رأيهم تعلن كل يوم عن إفلاس يقربها من الحضيض، وها هى غالبيتهم تجمع على أن تشريع «وقف الكيد ضد هوية الدولة ونظامها الجديد سيفسح الطريق أمام أجهزتها الأمنية» لكى تأخذ مواد القانون إلى غرفة الإنعاش وتستبدل بها مجموعة من

مبررات التحريم ووسائل العنف التى ستزيد من تمزق المجتمع الإسرائيلى أكثر مما هو ممزق خصوصا فى هذه الأيام التى تتصادم فيها توجهات المجتمع والتنظيمات السياسية بين مطالبة حكومة إيهود أولمرت بالاستقالة وضرورات بقائها لكى تستعد للثأر مما لحق بها من هزيمة مدوية قبل حوالى عشرة أشهر . .

أما حكومة أولمرت «الديموقراطية» التى يتحدث عنها المحللون الغربيون فلا يعنيها الأمر من قريب أو من بعيد؛ لأنها إلى جانب تواطئها المسكوت عنه حيال جريمة مقتل مواطنها العربى سائق سيارة الأجرة وتحفيزها وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية للدفع نحو توسيع صلاحيات الجهاز المسئول عن أمن الدولة لكى يتجسس على مواطنيها، تعلن على لسان كبار مسئوليها وعبر وسائل الإعلام العالمية أنها ستستهدف «بالتصفية الجسدية» كبار القياديين فى منظمة حماس بمن فيهم رئيس الوزراء إسماعيل هنية .

صحيفة إيلاف الإلكترونية ـ ٢٦ مايو ٢٠٠٧

* * *

ديمقراطية إسرائيل المزيفة خير دعاية لحماس ..

عندما أعلنت حركة حماس فى منتصف شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠٦) أنها ستخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية وبالتالى ستشارك فى الحكومة الجديدة، فإنها لم تكن مدعية ولا كانت ممن يلعبون بالكلمات أو يصطادون فى الماء العكر بعد تفشى موجة القلاقل فى قطاع غزة. . ولكنها كانت تعبر عن قناعة من جانب قيادة نضالية مارست العمل التحريرى بكل شرف ونزاهة وقررت فى لحظة حاسمة أن تتبنى استراتيجية وطنية تجمع بين وجهى النضال التحريريين العسكرى والسياسى.

جاء هذا القرار بعد مداولات داخلية على مستوى القيادة والكوادر والقواعد فى الضفة والقطاع وفى ضوء نتائج لقاءات مع منظمة فتح برعاية مصرية مرات واحتضان أوروبى مرات أخرى، أفسحت الطريق لحماس بعد عشر سنوات من النضال التحريرى المسلح لكى تكون ـ عن طريق الانتخابات التشريعية التى سيخوضها أبناء الشعب الفلسطينى يوم ٢٥ الجارى (يناير ٢٠٠٧) ـ شريكا فى تحمل المسئولية وفى صنع القرار، لذلك، وفى ظل انتخابات حرة نزيهة تعود بالنفع العام على الشعب الفلسطينى سواء على مستوى البلديات أو المجلس التشريعى، يتوقع المراقبون أن يترجم هذا الموقف عبر صناديق الاقتراع الثقل الحقيقى الذى تمثله هذه المنظمة على مستوى الشارع الفلسطينى ويعكس مدى اقتناع المصوتين بأهدافها النضالية عسكريا وسياسيا.

لهذا السبب هاجم عكفيا الدارمراسل صحيفة هآرتس السياسى فى مقال له يوم ١٩ من الشهر الماضى مجمل سياسات شارون على امتداد السنوات الخمس الماضية باعتبارها الممهد الرئيسى الذى وضع حماس على القمة جماهيريا دون أن يستخلص العبرة من تجربته السابقة فى لبنان، والتى خططت لاستبدال الكتائب المسيحية هناك

بكوادر منظمة التحرير الفلسطينية، ففتحت الباب على مصراعيه لحزب الله أن يتربع «منفردا» على القمة ويغير من معادلة القوى فى المنطقة الحدودية المشتركة بين كل من لبنان وسوريا وإسرائيل.

وبدلا من أن يعبر إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلى بالنيابة عن موقف مغاير لهذه السياسات الفاشلة بعد أن وافق ـ بناء على انتقاد من جانب المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض واتصال هاتفى من واشنطن ـ لسكان القدس المحتلة على الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات التشريعية، عاد وقرر منع مرشحى حماس فى هذه الدائرة من ممارسة حقهم فى عرض برامجهم على أصحاب الحق فى الاختيار عبر الدعايات المتعارف عليها، والتى سبق وأقرتها الشرعية الدولية والرقابة الأجنبية التى تابعت عن كثب الانتخابات السابقة، مما دلل بما لا يدع مجالا للشك على أن ديموقراطية إسرائيل التى يَشيدُ بها الغرب باعتبارها «الوحيدة فى المنطقة» ما هى إلا آلية مزيفة وكاذبة وخاطئَة؛ لأن الكثير من مشاهدى المحطات وفضائيات التليفزيون حول العالم رأوا بأعينهم كيف أُهين مرشحو هذه المنظمة وطُرحُوا أرضا ليس بسبب جرم ارتكبوه؛ ولكن لأنهم متمسكون بحقهم فى تمثيل مواطنيهم وَفْقَ معايير دولية راسخة متفق عليها..

لذلك لم يكن مستغربا أن تنشر صحيفة الاندبندنت البريطانية صباح يوم ١٨ الجارى تقريراً تابعت من خلاله تنامى التأييد لمرشحى حماس بعد هذا المنع وأيضا بعد اغتيال إسرائيل لواحد من قادتها، وتوقعت ـ عبر هذه المتابعة ـ أن يُظهر الناخبون تضامنا ملموسا مع مرشحيها:

ـ من ناحية بسبب السلبيات التى طبعت وميزت تحرك بعض قيادات السلطة على امتداد سنوات طويلة مما أدى إلى إخفاق العملية السلمية ككل.

ـ ومن ناحية ثانية بسبب مطالب الإصلاح والتغيير الجادة التى تعد بها المنظمة التى اختبر الشارع الفلسطينى مصداقيتها، عندما نفذت أغلب ما قطعته على نفسها من وعود وتعهدات..

أما صحيفة الجارديان فقالت فى نفس اليوم أن صورة رجل الأمن الإسرائيلى الذى كان يقتاد محمد أبوالطير مرشح حماس، والذى قضى فى السجون الإسرائيلية حوالى

٣٠ عامًا، بلا إنسانية أو رحمة لإيداعه الحجز . . وكذلك مشاهد الاعتداء الذى تعرض له المتحدث الرسمى باسم المنظمة أمام عدسات البث الإعلامى المباشر من القدس وفر لمرشحى حماس دعاية انتخابية لم يكن أحد يتوقعها .

زيف الديمواقراطية الإسرائيلية يتجلى فى أوضح صورة عندما نقارن بين موقف حماس المستقبلى المؤسس من ناحية على تجربة نضالية لها عمقها ومن ناحية ثانية على رؤية استراتيجية واقعية أشادت بها صحيفة الديلى تلغراف البريطانية يوم ١٣ الجارى عندما نقلت من بيانها الانتخابى الفقرة التى تقول فيها «إن شعبنا ما زال فى مرحلة التحرير الوطنى ولديه الحق فى العمل على استعادة حقوقه وإنهاء الاحتلال باستعمال كل الوسائل بما فى ذلك المقاومة المسلحة التى تدعم حقه فى تأسيس دولته وعاصمتها القدس» . . وبين قرارات الاعتقال الغاشمة والحبس الاحتياطى غير القانونية التى صدرت ضد ناشطى هذه المنظمة بالإضافة إلى قرارات حرمانهم من القيام بجزئية الدعاية المتعارف عليها فى كافة النظم الغربية التى تعرف حقيقة معنى الترشح لتمثيل جماهير الشعب فى الدوائر الانتخابية .

هذه المقارنة، المبنية على واقع مشاهد، ملموس، وموثق جعلت غالبية المراقبين الدوليين يصفون بيان حماس بأنه «ينأى بها عن التطرف» ويزيح الستار عن وجهها القادر على القيام بعمل سياسى نابع من حقائق موجودة على أرض الواقع الفلسطينى المعيشى . . ويدمغون قرارات إسرائيل بالعنصرية التى لا ترى الحقائق وتعيش فى أوهام السلطة الاحتلالية التى عفى عليها الزمن، والتى لولا الدعم الأمريكى ما كان لها وجود منذ أمد بعيد .

من داخل إسرائيل يرى دانى روبنشتاين المحلل السياسى بصحيفة هآرتس أن قرار الكونجرس الأمريكى بوقف الدعم الذى تقدمه واشنطن للسلطة الفلسطينية إذا فاز مرشحو حماس فى الانتخابات التشريعية بعدد يسمح لهم بالمشاركة فى الحكومة الفلسطينية القادمة، عمل فاشل وغير عملى؛ لأنه «يرفض أن يصدق قاعدة التأييد الجماهيرية التى تتمتع بها هذه الحركة على مستوى الشارع الفلسطينى رغم أبواق التحذيرات الأمريكية ومدافع التهديدات الإسرائيلية .

ويسخر الكاتب فى الوقت نفسه من توقعات يوفال ديسكين رئيس جهاز الأمن العام

(الشاباك) الإسرائيلى بأن فوز المنظمة بعدد كبير من المقاعد على مستوى المجلس التشريعى يعكس «تأثيرا سلبيا على الشارع الفلسطينى» حيث يتساءل «كيف يزكى الواقفون وراء فوز حماس فى الانتخابات البلدية مرشحيها فى الانتخابات النيابية، ثم يكون لذلك أثر سلبى على حياتهم.

ويختم الكاتب مقاله قائلا: إذا أدى فوز حماس إلى تفعيل العملية السلمية بما لا يتوافق ومخططات الجانب الإسرائيلى سيئة السمعة، فلن يكون السبب ممثلوها فى المجلس التشريعى وفى المجلس التنفيذى الفلسطينى.. ولكن سيكون السبب هو الجانب الإسرائيلى الذى لا يرى أبعد من موقع قدميه، والذى لا يريد أن يعترف بفشل سياساته المتعاقبة خصوصا علي يد أرييل شارون».

صحيفة القدس العربى - ٢٠ يناير ٢٠٠٦

* * *

حتى فى إسرائيل .. يطمعون فى البقاء فوق كراسيهم!!

حكومة إيهود أولمرت قد تكون مقبلة على أزمة ثقة قد تطيح بها . . أزمة ثقة فى جدوى بقائها دون أجندة واقعية ملموسة فى الداخل وفى الخارج بعد انقضاء عامين على تحملها المسئولية . . أزمة ثقة تتحدث عنها بعض أطياف الشارع السياسى التى ترى أنها حكومة مخادعة «يرتدى رئيسها عباءة من سيجلب السلام، ولكنه بدلا من ذلك يفضل الاحتفاظ بالجلوس فوق كرسية بأى ثمن» .

يقول موشيه أرنس فى صحيفة هآرتس أن أولمرت خدع الكثيرين فترة طويلة من الزمن «على عكس المقولة الشهيرة التى تقول إنك لا تستطيع أن تخدع قطاعًا من الناس كل الوقت» . . ويرى أن رئيس الوزراء الإسرائيلى ادعى أنه على وشك التوقيع على اتفاق سلام تصحبه تنازلات هامة وملموسة «لكن هذا الكثير اكتشف أن التفاوض مع محمود عباس نكتة مضحكة» . . ويؤكد أنه عندما يشكو سكان مستوطنات شمال إسرائيل من الصواريخ التى تنطلق تجاههم ويطالبونه بفعل جاد لوقفها «يقول لهم إن أمريكا لا تسمح له بتنفيذ عملية فعالة ضد حماس» .

إسرائيل بلا إستراتيجية واضحة تجاه شعار السلام الذى ترفعه ويتحدث عنه رئيس وزرائها؛ لأن من اكتوى بنار صواريخ حزب الله يتواصل ـ فى رأى عاموى هارئيل ـ مع حماس بطرق غير مباشرة ـ فلسطينية مرة ومصرية مرات ـ لأجل «عقد اتفاق طويل الأمد لوقف إطلاق صواريخها فوق سديروت وعسقلان مقابل وقف اجتياح القطاع» . . وهذا التدليس السياسى المرفوض ديمقراطيا، والذى يكاد يقذف بأولمرت إلى حَافَة الهاوية السياسية، لا ينجيه منها، ولو مؤقتا، إلا إصراره على نفخ الروح فى اتفاق أنابَوليس عبر كافة وسائل الخديعة دون مؤشرات نجاح تذكر .

أولمرت يستند فى بقائه فوق كرسيه على حزب شاس؛ لذلك يغدق عليه الامتيازات، ويرتكز على حزب العمل بدعوى أنه يقف إلى جانبه فى خندق السلام. . وكلاهما يخدعه، لأن كلاً منهما يبحث عن مصلحته الحزبية الضيقة: شاس تعلم أن أولمرت لن يتوصل إلى اتفاق محدد مع محمود عباس ولن يوقف مشاريعها الاستيطانية، وحزب العمل يعمل على الفوز بالانتخابات العامة القادمة ويعتبر وجوده داخل التشكيل الحكومى وسيلة من وسائل الدعاية المجانية التى بدأ فى تنفيذها. . .

كرسى الوزارة الذى يتمسك به أولمرت دون شرعية عند الكثيرين على حساب الصالح العام لشعب إسرائيل «يوفر للائتلاف الحكومى مبررات بقائه» كما يقول المحلل السياسى ألوف بن. . فبناء المستوطنات فى رأيه مخالف لخارطة الطريق وبقاء المعابر والحواجز يتعارض مع نصائح واشنطن، وإصراره ـ أى أولمرت ـ على التمترس خلفهما «فيه خداع كبير للرأى العام الإسرائيلى وفيه ادعاء شرير وكاذب بأن التقدم فى مسيرة السلام مع الفلسطينيين لا يتنافى مع هذه أو تلك».

يؤكد ألوف بن أن الجمود على أرض الواقع منذ شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠٧) أصاب الإدارة الأمريكية بالإحباط واليأس الشديدين حيث ينقل عن أحد مساعدى وزيرة الخارجية أنها قالت للصحفيين المصاحبين لها فى رحلتها الأخيرة إلى المنطقة «لم يجر القدر الكافى من الحراك الذى يدل على أن الطرفين ـ الفلسطينى والإسرائيلى ـ يفهمان جدوى تنفيذ التزامات خارطة الطريق». . ويدلل الكاتب على مصداقية هذا الاستنتاج برفض وزير الدفاع إيهود باراك عقد اجتماع لآلية المتابعة الثلاثية برئاسة الجنرال تشالز فرايزر، الأمر الذى يشير إلى عدم استعداد أولمرت وغالبية وزرائه للإفصاح عن مواقفهم السياسية الخلافية مع واشنطن حتى لا تتوافر الحجج الكافية المعارضة لكى تزعزع مكانتهم الهشة داخليا وخارجيا.

فى نفس الوقت أدى لعب أولمرت لدوره السياسى المخادع بمهْنية عالية حين رفض أن يشير إلى أسباب ومبررات خلافه الحاد مع كوندليزا رايس، واستبدل بذلك الإعلان عن تمسكه بمواصلة المسيرة السلمية مع محمود عباس كاشفا الستار عن استعداده لمناقشة الهوامش دون أن يحدد بجلاء برنامجه لتحقيق الاتفاق المرحلى الذى حثته واشنطن

على التوصل إليه قبل زيارة الرئيس بوش الابن القادمة للمشاركة فى الاحتفال بمرور ستين عاما على قيام إسرائيل غصبا فوق الأراضى العربية . .

لقد غير أولمرت جلده وَفْقَ التحليلات السياسية بكل سهولة ويسر . . واستغل الفرص التى تبقيه فوق كرسيه برغم أن ما صنعه قصير الأمد معدوم النتيجة ؛ لأنه لم يتجه إليه عبر بوصلة واقعية ، بل يمكن القول أن تجربته السياسية التى تزيد عن أربعين عاما لا تنيرها أية ملامح يعتد بها . . يقول آرى شبيط فى صحيفة هآرتس «هو شخص بلا جوهر ليست لديه رؤية شمولية للواقع ، وليست لديه أسس قيمية أو مبادئ بنيوية ، هو باختصار لا يعرف إلى أين يسير ؛ لأنه ببساطة يملك موهبة نقض ما قاله بالأمس دون أن يرمش له جفن» .

بعد عامين من توليه المسئولية يجمع المتخصصون الأوروبيون على أن أولمرت لم يسع بجد لإقرار السلام ، ولا هو استعد للحرب . . ولم يفلح فى كبح جماح إيران ، كما لم يمهد الطريق الذى يقود إلى سلام مع سوريا . . ولم يرفع من حرارة سلام بلاده البارد مع مصر والأردن ، بل شجع نظامى حكمها على مزيد من البرود السياسى مع حكومته . . ولم يوطد شرعية إسرائيل كدولة قومية يهودية ديموقراطية ولم يعُد لها مزايا الدولة النوعية ، ولم يُعد للحكم المركزى هيبته . . أولمرت لم يفعل شيئًا سوى الانتقال من النقيض إلى النقيض فأضر بالمجتمع داخليا وخارجيا لأجل البقاء فوق كرسيه ، لذلك يرون ـ المتخصصون الأوروبيون ـ بقاءَه نوعًا من المغامرات غير محسوب العواقب .

صحيفة إيلاف ـ ٢٦ مارس ٢٠٠٨

* * *